الأمم المتحدة S/PV.6034

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٣٤**

الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسيتش	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانتا أغاتا
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد آرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد تسانغ يسوي
	فرنسا	السيد لا كروا
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كوستاريكا	السيد ويسلدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/738)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-63697 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/738)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أرحب بالوزراء والممثلين الآخرين المرموقين المشاركين في جلسة مجلس الأمن هذه، إلى جانب الأمين العام. ويدل حضورهم على أهمية المسألة التي سيتناولها المجلس. كما أود أن أرحب، على نحو خاص، بحضور الأمين العام بين ظهرانينا.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان وإسبانيا والأرجنتين والأردن وأستراليا وإسرائيل وأفغانستان وإكوادور وألبانيا وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل والبوسنة والهرسك وتركيا والجزائر وجمهورية كوريا وسري لانكا وسنغافورة وكازاخستان والفلبين وكندا وكوبا وكولومبيا وليختنشتاين والمغرب والمكسيك والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في بند جدول الأعمال، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2008/738، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة من الممثل الدائم لكرواتيا، يحيل بها ورقة مفاهيمية عن البند قيد النظر.

وقررت جمهورية كرواتيا أن تقترح موضوع جلسة اليوم لسببين رئيسيين. أولا، نحن نرى أنه لن يتوفر حل للتهديد العالمي الذي يمثّله الإرهاب إلاّ باتخاذ استجابة عالمية وأن هذا هو المنتدى الوحيد الذي يمكن في إطاره تفصيل مثل تلك الاستجابة. ثانيا، نؤمن بأن مستوى التضامن بين الدول ليس مماثلا لما كان عليه في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وهو، أيضا، وبدون شك أقل من المستوى الذي نحتاج إليه اليوم. وإذا كان الشك يساور أي أحد في ذلك، ينبغي أن تكون الهجمات التي وقعت مؤخرا في ممباي قد بددت تلك الفكرة.

أدعو الآن الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، إلى أخذ الكلمة.

السيد الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر حكومة كرواتيا على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت وأرحب بفخامة الرئيس ميسيتش، رئيس كرواتيا، الذي يتولى شخصيا رئاسة هذه الجلسة.

إن الإرهاب آفة عالمية. والمجازر التي يوقعها مجازر بشعة ومدانة أخلاقيا. وهو يسعى إلى إثارة عدم الثقة بين الدول والشعوب. وهو يحاول تمزيق المجتمعات، وتقويض المؤسسات وإضعاف الأواصر التي تربط المجتمعات معا. ولا تشكل الهجمات البشعة التي وقعت قبل أسبوعين

في ممباي سوى أحدث نموذج لأفراد معتوهين ومضللين ومتهورين.

ويشكّل الإرهاب تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين. ويجب أن تكون مكافحته إحدى الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي. ويمكن للأشخاص المسلحين اليوم بالطائرات والمدافع أن يصلوا غدا مع قوة أكبر. وعليه، لا بد أن يثبت للذين يؤمنون بأن الإرهاب وسيلة شرعية يمكنهم بها تحقيق أهدافهم أنهم سيفشلون.

وأفضل رد على إيديولوجية مريرة وحاقدة هو التأكيد القوي على المقاومة الجماعية. ويلزم أن ندافع عن حقوق الإنسان التي ينتهكها الإرهاب بمثل هذه الوحشية. ويلزم أن ندافع عن القيم المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل غدا بذكراه السنوية الستين.

وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية عن قيادة جهود المجتمع الدولي لمجابهة هذا الخطر، الذي لا يمكن أن تبرره أي قضية أو ظلم. والأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية، وذات موقف مستقل ومحايد، في وضع فريد يمكنها من الاضطلاع بهذا الدور. وفي الواقع، فإن مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا وتكرارا أدانا الإرهاب إدانة قوية. وسعيا إلى تعزيز القاعدة العالمية التي مفادها أن الإرهاب غير مقبول إطلاقا. واعتمدا صكوكا قانونية هامة وتدابير لإنفاذ القانون وتصديا للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب. وشكّل اعتماد الجمعية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ قرارا هاما أظهر التزام المجتمع الدولي بالإجماع وعلى نحو قاطع.

كما تشكّل أجزاء هامة للصورة آليات الأمم المتحدة، مثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والهيئات الفرعية لمجلس الأمن. وتقدم وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة البحرية الدولية، المشورة والمساعدة التقنية. وفي بعض البلدان، ربما تكون الأمم المتحدة هي المصدر الوحيد المقبول لأسباب سياسية. وفي بلدان أخرى، قد تضيف الأمم المتحدة قيمة بمجرد إضفاء الشرعية على البرامج الثنائية أو الإقليمية، لأن الأمم المتحدة حددت أن هذه البرامج تفي بالقواعد والمعايير الدولية.

كما أننا نستخدم في هذا الكفاح قدرة الأمم المتحدة على تنظيم الاجتماعات. وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام الذي عقد الشهر الماضي، رفض الزعماء وكبار الموظفين من أكثر من ٧٠ دولة عضوا، ويمثّلون عقائد ومجتمعات متنوعة، استخدام الدين لتبرير قتل الأشخاص الأبرياء وأعمال الإرهاب والعنف والإكراه. وفي أيلول/سبتمبر، نظّمت ندوة هنا في مقر الأمم المتحدة ألقت ضوءا تمس الحاجة إليه على محنة الضحايا. والمفارقة المؤلمة هي أن أصوات الإرهابيين غالبا ما تحشد اهتماما أكبر من الاهتمام الذي تحشده أصوات الأشخاص الذين يتحملون وطأة وحشية الإرهابيين. وهذه ليست سوى بداية جهودنا لتصحيح هذا الاختلال، ولإسباغ وجه إنساني على ضحايا الإرهاب، وبذلك بناء ثقافة ترفض الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أذكركم، سيدي، بأننا نجتمع قبل فترة لا تتجاوز يومين من حلول الذكرى السنوية الأولى لتفجير مكاتب الأمم المتحدة في الجزائر. وأدى ذلك الهجوم المروع إلى مقتل ١٧ من زملائنا وإصابة حوالي ٤٠ آخرين. وهو يعيد إلى الأذهان الهجوم الذي وقع على مجمع الأمم المتحدة في بغداد قبل أكثر من خمسة أعوام. وقبل فترة لا تتجاوز بضعة أسابيع، هاجم انتحاري بالقنابل مجمع الأمم المتحدة في هرغيسا، بالصومال، مما أدى إلى مقتل موظفين اثنين.

ويبدو واضحا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الأمم المتحدة، بدورها، أصبحت هدفا متعمدا. بيد أن هذه المآسي لم تعوق إرادتنا أو قدرتنا على خدمة المجتمع الدولي. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بأعمالها الحيوية أينما ومتى اقتضت الضرورة ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألاّ تتجاوز بياناتهم خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس القيام بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع النص المطبوع، وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بكم يا سيدي باسم بلدي، ويشرفنا أيما تشريف أن نراكم تترأسون هذا الاجتماع المهم الذي قرر الوفد الكرواتي عن حكمة بالغة عقده. وقد أرادت وكانت بوركينا فاسو ترغب في المشاركة بمستو رفيع في هذه الجلسة، ولكننا لم نتمكن من القيام بذلك بسبب تصادفه مع عطلتنا القومية.

إن السعي إلى السلام الدائم والأمن الجماعي الفعال كان في قلب شواغل وآمال الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، الذين صمموا بقوة على تجنيب الإنسانية فظائع الحرب وبناء مجتمع أمم تكون خصائصه الأساسية التضامن والتعاون. وللأسف، وبعد مضي أكثر من ٦٠ سنة، لا يزال ذلك المسعى طموحا وأملا وتحديا يتوجب على المجتمع الدولي تناوله، نظرا لاستمرار التهديدات العديدة التي يواجهها العالم.

إن أحد أخطر التهديدات اليوم هو بالتأكيد تهديد الإرهاب، الذي تمكّن من التسلل إلى صلب حياتنا ومجتمعاتنا وزرع الخوف فيها، كما تدل على ذلك للأسف الهجمات الأخيرة في مومباي. وفي هذا الوقت، أقدم أحر تعازي بوركينا فاسو إلى عائلات الضحايا وإلى الهند حكومة وشعبا.

أود أن أهنئكم يا سيدي، وأن أشكركم خالص الشكر، على جمعنا اليوم لمناقشة هذه المسألة، التي أقرت الجمعية العامة بأهميتها بإدراجها في برنامج أعمالها عام ١٩٧٢ والنظر فيها سنويا منذ ١٩٩٣.

إن هذه الآفة، بطبيعتها وأساليبها ومظاهرها قد حطمت العديد من ثوابتنا، وقد قام المجتمع الدولي بتعبئة نفسه لإيجاد رد سريع ومناسب. صحيح أن الاختلاف في وجهات النظر الراسخة قد أعاق أحيانا التعاون الحقيقي بين الدول لمجموعة من الأسباب، إلا أننا يجب أن نعترف بأن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومؤسسات أخرى من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنظمة البحرية الدولية قامت بجهود مهمة أدت إلى وضع العديد من الصكوك وتعزيزها، وكان آخرها الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة وخطة العمل الخاصة بها.

ولا يمكننا أن نغفل بصمت موضوع المساهمة الكبيرة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفرع منع الإرهاب التابع له، الذي قدم حتى اليوم المساعدة التقنية لما يزيد على ١١٥ دولة في تصديق وتنفيذ تلك الصكوك وفي تعزيز مؤسساتها الوطنية للمقاضاة ولتطبيق القانون. وينبغي للجمعية العامة أن تواصل جهودها لتعزيز إطار العمل من خلال إنهاء مشروع اتفاقية مناهضة الإرهاب الشاملة الذي ما برحت تتلكأ فيه لعدة سنوات.

إن مجلس الأمن ما برح يكثف أنشطته منذ حوالي ١٠ سنوات، ولا سيما بعد هجمات الحادي عشر من

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي لا يمكن تبريرها. إن اعتماد القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشكل خاص، وإنشاء اللجان عملا بتلك القرارات وإنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب جزء من هذه الأنشطة. وعمل اللجان وفرق الخبراء الخاصة بها ساعد، في جملة أمور، على المبادرة بالجهود وتعزيزها على نطاق المنظومة.

وعلى الرغم من هذه المبادرات، علينا أن نسلم بأن عدد التهديدات التي تتسبب بها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن لم ينخفض، ولم يتم القضاء على تلك التهديدات. ولا تدخر أعمال الإرهابيين أية قارة أو بلد أو شعب. وفي عدة مناسبات، كانت الأمم المتحدة نفسها هدفا للإرهابيين. ففي الحالة هذه، يتعين اتخاذ المزيد من التدابير لمواجهة حالات الطوارئ.

وفيما يتعلق بتعزيز إطار العمل، فإن استعراض تنفيذ الاستراتيجية العالمية في ٤ أيلول/سبتمبر من هذه السنة أبرز الحاجة إلى اتفاقية شاملة تضم كل الصكوك النافذة مما وفر تعريفا واضحا ومحددا للمفاهيم وشجع على التنفيذ غير الانتقائي لتلك الصكوك، وذلك لأن الإرهاب تحد مشترك بالنسبة لنا جميعا.

ومن الناحية العملية، من المهم كفالة الاتساق بين جهود مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الهيئات والمؤسسات الأخرى من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التي أنشأها الأمين العام.

وعلينا الإقرار بأمانة بأن الدول تتحمل بعض المسؤولية. وللأسف، فإنها لم تثبت دائما الإرادة السياسية اللازمة لمكافحة هذا البلاء. والأسوأ من ذلك، أنها لم تتسم دوما بالشجاعة للاعتراف بأن الأسباب الرئيسية للإرهاب تكمن في الفقر المدقع والأنانية وسلوكنا الخاص الناتج عن التعصب والاستبعاد. وباستمرار تلك الحالة، فإن جهودنا ستبقى من دون فائدة.

تنتمي بوركينا فاسو إلى منطقة غرب أفريقيا. ولوقت طويل، كان يُنظر إلى هذه المنطقة كواحدة لا يشملها تهديد الإرهابيين، ولكنها تواجه الآن بشكل مباشر عددا من شبكات الجريمة المنظمة، بما في ذلك الشبكات الإرهابية، التي لا تمتلك دول المنطقة الموارد اللازمة لمواجهتها. إن اختلاط الشعوب الواسع، والحدود التي تعج بالثغرات، وانعدام الهياكل الأساسية وهيئات الرصد، كل تلك العوامل تعرض هذه الدول الهشة والضعيفة بالفعل للخطر بشكل خاص.

ولذا أود أن أحض مرة أخرى شركاءنا على تقديم مساعدة كبيرة في المجالين المالي وبناء القدرات، وذلك في تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. أما بالنسبة إلى جوانب حفظ السلام والأمن الدوليين الأخرى، فإن الفائدة المقارنة لهذه المنظمات، الأقرب إلى الواقع في الميدان، هي حقيقية ولا يمكن تجاهلها إذا ما أردنا أن ننجح.

ومن أجل الانتصار على الإرهاب، علينا أن نبقى متحدين ومصممين. ويجب أن تأخذ استراتيجيتنا المشتركة في الاعتبار قيم الإنسانية العظيمة وأن تحترم حقوق الإنسان وجميع المعتقدات الدينية. كما أنه من المهم أن نأخذ في الحسبان أيضا الشرور الكبيرة للفقر والإجحاف الاجتماعي كيلا يستغلها الإرهابيون. وتدين بوركينا فاسو الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وهي مستعدة لمواصلة دعم جميع جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذا البلاء.

وبناء عليه، فقد استضفنا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ المؤتمر الرابع لوزراء العدل في البلدان الفرانكوفونية الأفريقية بشأن تصديق وتنفيذ الصكوك الدولية

لمكافحة الإرهاب. وتمكنت البلدان المشاركة من النظر في التقدم الذي أحرزته باعتماد الصكوك القانونية التي هي طرف فيها على الصعيد المحلي، إضافة إلى تقديم تقاريرها إلى مختلف لجان مجلس الأمن.

إن إعلان واغادوغو، الذي اعتُمد في نهاية الاجتماع، يشدد بشكل خاص على دور التعاون الدولي كعنصر هام في منع ومكافحة الإرهاب عملا بالالتزامات التي يرتبها القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، والصكوك الأخرى ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وتعتقد بوركينا فاسو أننا، بالتصدي للتحدي العالمي للإرهاب، علينا أن نقوم بكل جهد ممكن لتعزيز التعاون من أجل التنمية، بما في ذلك المساعدة التقنية.

وأخيرا، نود أن نشكر الوفد الكرواتي على تقديم مشروع البيان الرئاسي الذي نؤيده بالتأكيد بشكل كامل.

السيد تيرزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي العميق لهذه المبادرة ويشرفنا ترؤسكم لمجلس الأمن اليوم.

إن الأحداث المأساوية في مومباي، التي أود أن أعرب مجددا عن مشاعر العزاء والمواساة باسم إيطاليا والشعب الإيطالي للعديد من الضحايا، تثبت مرة أخرى أن الإرهاب يمثل تهديدا أساسيا للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن وضع سياسات مكافحة الإرهاب أثناء الفترة الساخنة التي تلي الهجمات الإرهابية. وعوضا عن ذلك، فإن تلك السياسات تتطلب صبرا وعملا دؤوبا يجب أن نبني على أساسه التعاون والثقة المتبادلة بين البلدان ونعززهما.

وإيطاليا تؤيد البيان الذي ستدلي به فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وإن خطر الإرهاب جسيم، وللأسف، سيبقى على هذا الحال في المستقبل المنظور. وتساعد العولمة والتكنولوجيات الجديدة على انتشاره عبر الحدود، وتزيد من مخاطر التلاقي بين المنظمات الإرهابية والاتجار غير المشروع، والاستخدام غير المشروع لشبكات المال ونشر أسلحة الدمار الشامل. وهذا التهديد متنوع ومعقد ومتغير باستمرار. وهو يتطلب إرادة سياسية طويلة الأجل، ورؤية عالمية إلى جانب القدرة على مواءمة الاستجابات لكي تتناسب مع السيناريوهات المختلفة.

إننا نرى أن الأمم المتحدة تبقى الإطار الأمثل لتحسين وبلورة سياسات مكافحة الإرهاب بشكل أفضل. وعززت تلك السياسات، التي كان القصد منها أصلا تنظيم هذه المسألة، لتشمل تدريجيا أدوات جديدة وهياكل مستحدثة. وبات دور الأمم المتحدة أكثر أهمية مع تزايد الحاجة إلى دعم الدول لتنفيذ التدخلات الضرورية.

وفي ضوء كل هذه الأسباب، تتجلى أهمية مناقشة اليوم. وحينما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب، فإننا لسنا في مرحلة بدائية من التعاون بين الدول والشعوب. فهناك استراتيجية عالمية متفق عليها من جانب مجموع الأعضاء وعلينا الإسراع في تنفيذ أركانها الأربعة. وينبغي أن تنفذ هذه الاستراتيجية اليوم بالاستعانة بإمكانيات منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك الهيئات الفرعية الثلاث لمجلس الأمن وفرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب.

والمصادقة على كل الاتفاقيات الست عشرة لمكافحة الإرهاب مسألة ذات أولوية. وتصبح تلك الاتفاقيات تعهدات ملزمة تبرز أهمية التعاون التي ترقى على سيادة الدول الفردية في الوقت الذي نسلم بعدم جواز تجزئة السلام والأمن في عالم يتجه إلى العولمة. والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ليس واجبنا فحسب، بل إنه مطلبنا جميعا.

كما أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان له الأولوية أيضا، وكذلك سيادة القانون، فهما جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. ولا يجوز أن يتوفر للإرهابيين أي ملاذ آمن أو إفلات من العقاب. وينبغي أن تتاح المساعدة التقنية للبلدان التي تحتاج إليها، وكذلك تأمين وسائل إنصاف الضحايا الذين يطلبون العدالة، مما سيحول التعاطف معهم إلى تضامن.

إن إنقاذ الدول المنهارة أساسي أيضا لإرساء حقوق الإنسان التي تقرها الأمم المتحدة ومن أجل جدول الأعمال المتعلق بالأمن. وهناك حاجة للمنع والاكتشاف المبكر للمتطرفين ولنشر التطرف، الأمر الذي يتعرض له الشباب بشكل خاص، بالإضافة إلى آليات أكثر فعالية لتبادل المعلومات، وتنسيق إنفاذ القانون والمساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية.

ولدى الاتحاد الأوروبي مجموعة من الصكوك بشأن التعاون القضائي بين الدول أثبتت فعاليتها في العديد من الحالات. وعلى سبيل المثال، في أعقاب الهجمات الإرهابية في مدريد ولندن، أدى التعاون المباشر بين القضاة الأوروبيين إلى اعتقال بعض المنفذين في إيطاليا وإلى تسليمهم إلى إسبانيا والمملكة المتحدة على الفور.

والتحديات التي نواجهها اليوم يمكن التغلب عليها. ولبلوغ ذلك الهدف، على جميع البلدان أن تبذل جهودا حثيثة وطويلة الأمد. ونحن بحاجة إلى تعاون دولي حازم وقائم على استراتيجيات واضحة وثقة متبادلة. وعلينا أن نمنع الجرائم البشعة من إقامة أسوار العداء والريبة فيما بين البلدان والشعوب.

إن إيطاليا تدعم دعما كاملا مشروع البيان الرئاسي والدعوة إلى التضامن التي سوف يتضمنها، وتأكيده على تصميم مجلس الأمن على مكافحة كل أشكال الإرهاب.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الولايات المتحدة، أود أن أشكركم، الرئيس ميسيتش، ووفد كرواتيا على عقد هذه المناقشة الهامة التي تبرز التهديد الذي نواجهه جميعا من الإرهاب وجهود برامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للمساعدة في التغلب عليه. كما نرحب بحضور الأمين العام.

وأود أن أثني على السفير يوريكا لإسهاماته المميزة بصفته رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب بكل أشكاله يمثل واحدا من أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. والهجمات الإرهابية الأخيرة التي استهدفت المدنيين تحديدا في مومباي، الهند، تمثل تذكرة مدوية بخطر الإرهاب الذي نواجهه جميعا. إننا نقف مع الشعب الهندي تضامنا وشراكة ضد الإرهابيين.

ولا توجد أي بقعة جغرافية أو بلد أو منظمة دولية في مأمن. فالأعمال الإرهابية تهدد كل الشعوب وكل الدول. وإذا كان لنا، كدول أعضاء، أن ننجح في مكافحة الإرهاب، فعلينا أن نعمل معا بطريقة استراتيجية ومنسقة.

واليوم، أود أن أبرز ثلاث نقاط. أولا، تدعم الولايات المتحدة بقوة الدور المركزي للأمم المتحدة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب، وتريد تعزيز قدرة وعزيمة الأمم المتحدة على أداء دور بناء وفعال. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل تحسين التنسيق بين برامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتحديد الطرق الملموسة التي تسهم فيها مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأن تكفل بذلك أن تركز جميع هيئات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة على تقديم إسهامات عملية في الجهد العالمي.

وإذ يتعين على مجلس الأمن أن يؤدي دورا أساسيا، ينبغي لجهات كثيرة أخرى في منظومة الأمم المتحدة أن

تسهم في الجهد العام لمكافحة الإرهاب، سواء من خلال بناء القدرات أو التثقيف والتنمية الاقتصادية، أو من خلال معالجة الظروف التي يستغلها الإرهابيون والمتطرفون.

ثانيا، على جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا بتعاون وثيق لتهيئة بيئة أكثر صعوبة على الإرهابيين. إننا نحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها الدولية بحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن وبتقديم كل من يمولون أو يخططون أو ييسرون تنفيذ الأعمال الإرهابية إلى العدالة. كما نحث الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لحرمان الإرهابيين من فوائد أي تنازلات أو عوائد مالية عن طريق أخذ الرهائن أو الأنشطة غير المشروعة الأخرى.

إننا نسلم بأن هناك حاجة لمساعدة بعض الدول الأعضاء على بناء القدرات للوفاء بالتزاماتها إزاء مكافحة الإرهاب وبمعايير مكافحة الإرهاب الدولية، على أن يكون الهدف الطويل الأمد هو التقليص المتزايد للظروف المؤاتية للإرهاب.

وفي عام ٢٠٠٧، في إطار برنامج المساعدة على مكافحة الإرهاب، نظمت الولايات المتحدة ٢٦٦ نشاطا تدريبيا، وشمل البرنامج ٤ ٥٠٠ مشترك من ٦٤ بلدا، وأكد على إنفاذ القانون في ظل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وقد بذلنا جهودا كبيرة لبناء القدرة المالية لمكافحة الإرهاب في ٤٥ بلدا، من خلال برنامج التدريب على مكافحة الإرهاب في القطاع المالي، بغية تعزيز قدرات البلدان على التحقيق، والتدقيق واعتراض تدفق الأموال إلى المجموعات الإرهابية. كما نظمنا أنشطة تدريب على أمن الحدود وبناء القدرات في ٢٣ بلدا، في إطار برنامج اعتراض الإرهابيين للمساعدة على تضييق مجال تنقل الإرهابيين، وتعزيز التعاون الدولي في جمع بيانات القياس البيولوجي.

وفضلا عن ذلك، تركز الولايات المتحدة على زيادة التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للفقر والبطالة وضعف المؤسسات والفساد، مما يساعد على تقويض قدرة الإرهابيين على استغلال تلك الظروف في التجنيد والأغراض الأخرى.

وأخيرا، ترحب الولايات المتحدة بمشروع البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن الإرهاب الذي سيصدر اليوم. إن تأييد هذا البيان بالإجماع سيكون شاهدا على الإرادة الجماعية للمجلس للتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهابيون للسلم والأمن الدوليين.

ونرحب كذلك بتأكيد المجلس مجددا على أهمية محاربة الراديكالية والعنف والتطرف، ونؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة لحماية الشباب بصورة أفضل من الاستغلال من قبل دعاة العنف المتطرفين. إن لجوء الإرهابيين إلى الهجوم الانتحاري بالقنابل عمل وحشي للغاية يستهدف في أغلب الأحيان، وبصورة عشوائية، إلحاق الأذى بالضعفاء من مواطنينا، بما فيهم النساء والأطفال والمسنون. إننا ندين بشدة التفجيرات الانتحارية واحتجاز الرهائن بوصفها أعمالا إرهابية لا مجال لتبريرها أو إيجاد عذر لها تحت أي ظرف.

مرة أخرى، تشكر الولايات المتحدة الوفد الكرواتي لتنظيمه لهذه المناقشة ونتطلع لسماع آراء الأعضاء الآخرين.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لكم على دعوتكم لهذا الاجتماع اليوم. وأذكر، سيدي، أنكم كنتم، في أعقاب الأحداث المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، من أوائل القادة في العالم الذين دعوا إلى عمل دولي منسق لمحاربة الإرهاب. إن التزامكم بمحاربة الإرهاب معروف للجميع، كما أن اختياركم لموضوع هذه المناقشة المواضيعية، وهو اختيار سابق للأحداث الأخيرة

المروعة في بومباي، يظهر مدى بقاء رؤيتكم وثبات التزامكم بهذه القضية الحيوية.

لقد أزهقت آلاف الأرواح البريئة من كل جنس وعقيدة، كضحايا للإرهاب في جميع بقاع العالم. ولا يمكن تبرير هذه الأعمال الإجرامية. يجب على المجلس أن يدين استعمال الإرهاب في خدمة الأهداف السياسية.

لقد كان الهجوم على بومباي في نهاية الشهر الماضي هجوما علينا جميعا لأن الديمقراطية الهندية ديمقراطية نابضة بالحياة ولأن بومباي واحدة من أكثر المدن تنوعا في العالم. ويبدو أن الإرهابيين كانوا مصممين على تخريب الديمقراطية والتنوع. وعلينا جميعا أن نركِّز جهدنا على مساعدة الحكومة الهندية بكل الوسائل الممكنة في التحقيقات الجارية بشأن هذه الهجمات وملاحقة مرتكبيها أمام القضاء.

إن المنطقة تمر الآن بمرحلة دقيقة، ونتطلع إلى تعاون قادة باكستان والهند معا. إن كلمتهم من موقعهم كمسئولين سياسيين مهمة لتأكيد عزمهم على ألا ينجح الإرهابيون في بذر مزيد من الفرقة بين بلديهم. ونرحب بالخطوات الأولية التي اتخذها باكستان في الأيام القليلة الماضية كما نحث حكومة باكستان على التعاون مع التحقيقات التي تقوم بها السلطات الهندية، وكذلك نحث الطرفين على العمل معا لتقديم الجناة إلى العدالة.

يشكل الإرهاب تهديدا للسلام والأمن. وهذا يعني أن على المجلس أن يقوم بدور في هذا الأمر. ويجب أن تكون استجابتنا العملية قوية، بمعنى أن نحبط الشبكات الإرهابية باتخاذ تدابير وطنية ودولية متناسقة ومنع الإرهابيين من الحصول على الأموال والملاذ الآمن التي تلزمهم للقيام بأنشطتهم. إن نظام جزاءات الأمم المتحدة ضد طالبان والقاعدة أداة هامة في هذا الصدد. لقد تمكنا، في القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨) من تحسين الإجراءات الخاصة بإدراج أسماء الأفراد على قوائم المشمولين بالجزاءات أو شطبها منها وذلك لمعالجة بعض المسائل التي أثيرت بشأنها ولضمان تحديث قائمة المشمولين بالجزاءات وجعلها فعالة قدر الإمكان.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تقوم أيضا بدور هام في مساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها لمجابهة الإرهاب. إن لجنة مكافحة الإرهاب التي يرأسها بكفاءة سفيركم لدى الأمم المتحدة قد قامت، حيثما طلب منها ذلك، بتقييم قدرات فرادى الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب ومساعدتها لتحسين تلك القدرات. ولقد شهدنا مؤخرا تعاونا أوثق بين مختلف اللجان المعنية بمكافحة الإرهاب بهدف تعزيز القدرات في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التطبيق الفعال لكل قرارات مجلس الأمن المعنية بالإرهاب.

إن بلدي يقوم بدوره على أكمل وجه. وقد زارت لندن مؤخرا المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة كجزء من برنامج زياراتها لتبادل الخبرات عن كيفية معالجتنا لقضية الإرهاب في المملكة المتحدة. وكانت تلك أول زيارة من نوعها لأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وقد اطلع فريق المديرية على منهج كيفية تنقيح استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب بغية الاستفادة من النجاحات المحرزة والاستعداد لمواجهة تحديات جديدة. وقد كان في صلب استراتيجيتنا إنشاء مكتب للأمن ومكافحة الإرهاب تابع لوزارة الداخلية بغية تطوير الاستراتيجية وتنفيذها. والأهم من ذلك، التنسيق بين الإدارات الحكومية – سواء كانت تعمل على الصعيد المحلي أو الوطني أو الدولي – لإحداث الأثر المطلوب.

لقد زدنا حجم مواردنا المخصصة لمكافحة الإرهاب في جهاز الشرطة وفي وكالات الاستخبارات وتم استعمال

تلك الموارد الجديدة للتصدي للمؤامرات الإرهابية وإحباطها في بلدي وفي الخارج. ومنذ مطلع العام السابق، أدين ٨١ شخصا في ٣٣ قضية رئيسية. كذلك نعمل على مكافحة الراديكالية داخل مجتمعنا كما نقوم بتطوير برنامج مشترك مع الحكومة الباكستانية لاستخلاص الدروس والعبر من تجاربنا.

إن الجزاءات وإجراءات إنفاذ القانون وبناء القدرات هامة للغاية لكنها لا تكفي وحدها. إننا بحاجة لأن نبرهن أنه حيثما توجد مظالم، لا بد من الاستجابة لها بالطرق السياسية وأنه لا يجب أن ندع النزاعات تتفاقم كي تستخدم ذرائع كمبررات للإرهاب. أما في الأجل الطويل، فعلينا الاستمرار في تحسين فرص الوصول إلى العدالة ومعالجة مسألة الحرمان من الحقوق السياسية وتعزيز فرص التعليم والعمل المهني. كل تلك أهداف هامة في حد ذاتها، وهي أيضا تعالج مسائل من شأنها أن تساعد على حماية الأفراد الضعفاء في المجتمعات الضعيفة من الإغواء إلى التطرف والعنف.

ويتعين على المجتمع الدولي معالجة الظروف الأخرى التي تساعد على انتشار الإرهاب. إن إعادة الاستقرار للبلدان والمناطق التي مزقتها الصراعات، وتعزيز حقوق الإنسان، وتمكين الأفراد وتعزيز دور المرأة في المجتمع، كلها أمور مهمة في حد ذاتها ولكنها فوق ذلك تزيل الحجج التي يسوقها الإرهابيون لتبرير أعمالهم.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا مرة أخرى لاستعراض أعمالنا في هذا المجال الحيوي. واسمحوا لي أن أضيف أن المملكة المتحدة تؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ناتالاغوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد كرواتيا على دعوته لهذه المناقشة المواضيعية الهامة التي أتت في حينها. ويشرف وفدي أن يراكم، سيدي، رئيس جمهورية كرواتيا، تتولون رئاسة جلستنا اليوم. كما يسرنا الترحيب بالأمين العام في هذه الجلسة.

لا يزال خطر الإرهاب ماثلا على الرغم من الجهود المكثفة التي تقوم بها الحكومات في جميع بقاع العالم. ولقد جاء الاعتداء البشع والجبان الذي وقع على بومباي مؤخرا شاهدا على أن الجماعات الإرهابية ليست متوقفة عن العمل، بل على النقيض من ذلك تعيد تنظيم نفسها باستمرار بوسائل عديدة تمكنها من ارتكاب الفظائع. وتسعى دائما لتطوير طرق عملها لإيقاع خسائر جسيمة في الأرواح لنشر الرعب وإصابة المجتمعات بالشلل وزعزعة الأنظمة السياسية حتى نقع جميعا في فخ العنف.

مما لا شك فيه أن تحديات أكثر صعوبة وتعقيدا تواجه مجهودنا العالمي. المطلوب ليس فقط أن نكون حاسمين في سياساتنا بل أن نعتمد أيضا منهجا مبتكرا وعمليا. ويجب أن تواكب وتيرة تعاوننا قدرات الإرهابيين على إحداث الدمار والخراب.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن تتسم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بالتنوع في طبيعتها. إن خطر الإرهاب ليس حربا يمكن كسبها عن طريق القوة وحدها. بل تقتضي الحاجة اتباع نهج شامل ومتكامل في آن واحد معا، يشمل جمع المعلومات الاستخبارية وإنفاذ القانون، والإطار التشريعي، والسياسة الخارجية بما فيها الدبلوماسية العامة، وكذلك السياسات الاجتماعية والاقتصادية. كل هذه العوامل تكمل وتعزز بعضها بعضا. يجب أن نحذر تفضيل آلة على حساب أخرى. ومن المهم أن يكون استعمال هذه الأدوات بمقاييس دقيقة وموزونة.

ثانيا، ليس في مقدور أي بلد أن يتحرك بمفرده، فالإرهابيون لا يلتزمون بالحدود الوطنية للبلدان، الأمر الذي

يجعل التعاون الدولي أمرا جوهريا. وهذا يشمل تبادل المعلومات الاستخبارية وغيرها وتبادل أفضل الممارسات. لا بد من تعزيز بناء القدرات بوصفه عاملا جوهريا في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. إن مركز جاكرتا للتعاون في إعمال القوانين، على سبيل المثال، وفر فرص التدريب الهيكلي لأفراد الضابطة العدلية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وكذلك، فإن عملية بالي لمكافحة الإرهاب قد أسست روابط عمل متينة بين ممارسي القانون والقائمين على إنفاذ القانون في الإقليم.

وعلاوة على ذلك، فقد انتهجت إندونيسيا سياسة مدروسة لبناء شبكة متعددة الأوجه للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب على الصُعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

في جنوب شرق آسيا، بلغ هذا الجهد المشترك مستوى عال بتوقيع اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بمكافحة الإرهاب في مؤتمر القمة الـ ١٢ لزعماء دول الرابطة المعقود في سيبو، الفلبين، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتهدف الاتفاقية في جوهرها إلى حرمان الإرهابيين من أي مجال أو موطئ قدم لشن هجماتهم.

بالطبع، لن تكتمل لبنات التعاون هذه بدون جهد تعاوني شامل ومتعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة. ويتعين أن يكون من الواضح ضرورة وجود اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ومع ذلك، من المهم ألا تبدأ الأطر المتعددة الأطراف العالمية من الصفر، بل أن تُبنى على التآزر بين الجهود الجارية على الصُعُد الوطنية والثنائية والإقليمية وتستفيد منها.

وعلى الأخص، تؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بالاستجابة الديمقراطية. يجب أن ينظر إلى جهودنا على أنها مشروعة. ويجب أن يراعى في تلك الجهود احترام سلامة القانون الدولي وحقوق الإنسان والميثاق. ونرى أن تقويض مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان لن يؤدي إلى نتائج عكسية فحسب، بل سيؤدي إلى تآكل الشرعية السياسية اللازمة لدعم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب أيضا.

والجهود الفعالة تتطلب منظورا يقظا إزاء الظروف المرتبطة بأعمال الإرهاب. ويتعين علينا أن ندرك ضرورة معالجة الأسباب الجذرية، بما فيها الصراعات التي طال أمدها و لم تُحل. وتود إندونيسيا أن تؤكد من جديد أن منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية منطلقان أساسيان في جهودنا المشتركة للقضاء على الإرهاب. وينبغي لمجلس الأمن، كما فوضه الميثاق، أن يكرس طاقته السياسية لحل الصراعات التي لا تزال قائمة.

كما تتطلب الجهود الفعالة استخدام قوة الإقناع. ويتعين علينا، كمجتمع عالمي، أن نعمل معا من أجل نزع الشرعية عن الإرهاب من خلال تعزيز القيم الديمقراطية والدعوة إلى التسامح والتعددية. ويتعين علينا اتخاذ تدابير محددة لتوجيه الأذهان بعيدا عن التطرف. ولا بد من تعزيز الحوار وتيسيره بين فئات المجتمع المحلي. وينبغي أن يُسمع صوت الاعتدال.

وإزاء هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على ضرورة رفض الربط بين الإرهاب ودول أو مناطق أو ديانات بعينها. ولا بد من استمرار الحوار بين الحضارات من أجل منع الاستهداف العشوائي للأديان والثقافات المختلفة على النحو المنصوص عليه في القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ويمكن أن تتواصل الثقافات المختلفة من خلال هذا الحوار الذي ييسر التفاهم والتعاون بين الطوائف والأديان. ولا يمكن أن تتوفر لنا فرصة النجاح حقا إلا من خلال هذه الوسيلة. وينبغي لآلية الأمم المتحدة، بوصفها

جزءاً من المعادلة في المكافحة العالمية الشاملة للإرهاب، أن تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد.

وأخيرا، يجب ألا ننسى ضحايا الإرهاب. ونحن ممتنون للأمين العام على إشارته إلى هذه النقطة في بيانه الذي أدلى به في وقت سابق.

السيد تشوركين (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أرحب بكم هنا اليوم بصفتكم رئيس مجلس الأمن. كما نعرب عن تقديرنا لوجود الأمين العام للأمم المتحدة بين ظهرانينا اليوم.

يتيح لنا عقد جلسة مجلس الأمن هذه الفرصة للنظر مرة أخرى في بعض المسائل شديدة الصلة بالأحداث الجارية، وهي الكيفية التي يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى بها لخطر الإرهاب العالمي اليوم، والكيفية التي يمكننا بها تعزيز التضامن لمكافحة الإرهاب والتي يستحيل من دونها كفالة السلام والأمن الدوليين.

وكان الهجوم الشنيع في مومباي دليلا على استمرار التهديد. كما كان تذكرة جادة بالمسؤولية المشتركة التي تقع على عاتقنا جميعا لاستئصال شأفة الإرهاب. ويؤكد الاتحاد الروسي موقفه المبدئي وغير المشروط المتمثل في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونرى أنه يجب على الأمم المتحدة توفير القيادة السياسية الصلبة وتنسيق التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

وفي عالم يزداد ترابطا، من المهم جدا تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في وضع الأسس السياسية والقانونية والتنظيمية اللازمة لأمن مكافحة الإرهاب – وليس هناك خيار آخر. وثمة طرق مختلفة لتقييم الأشواط التي قطعتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حل مشكلة الإرهاب التي تتسم بالتعقيد وتعدد الأوجه، لكن من البديهي تماما أنه بدون تلك الجهود لكان العالم اليوم أقل أمناً.

لقد أدى مجلس الأمن دورا رئيسيا في إنشاء خط دفاع أول. فوصف الإجراءات الأولية التي يتعين على الدول اتخاذها لتعزيز إمكاناتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأنا أشير، بالطبع، إلى القرار الأساسي ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبعض القرارات اللاحقة. ونولي أهمية قصوى لتعزيز إمكانات القيادة السياسية للمجلس من خلال هيئاته الفرعية لمكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب ولجنتيّ ١٢٦٧ و ١٥٤٠. فتلك اللجان تكمّل بعضها بعضا، بوصفها أدوات ضد الإرهاب.

ولا بد لنا من تعزيز فعالية الخطوات التي يتخذها المجلس لمنع التهديد الإرهابي. وعلينا أن نساعده في إجراء حواره مع الدول بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة وتقديم المساعدة إلى الدول في الوقت المناسب لكي تُنفذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب قرارات مجلس الأمن. ومن الناحية العملية، لا يزال من المهم جدا، لتحقيق أمننا المشترك، كشف الشبكات الإرهابية وتفكيكها لمنع حركة التدفقات المالية ووقف مصادر الدعم الأخرى للإرهابيين، وكذلك وضع حد للملاذات الآمنة القائمة.

وأصبح الكثير من هذه المسائل بالنسبة لنا الآن أكثر وضوحا من ذي قبل. فعلى سبيل المثال، لم تعد روسيا مضطرة، كما فعلت قبل سنوات قليلة، إلى إقناع شركائها بالخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والإرهاب معا، ولا سيما في أفغانستان. ويجب على مجلس الأمن أن يستمر في إيلاء اهتمام كبير للرد بفعالية على التهديدات الإرهابية وتشجيع تنمية التعاون الدولي بشأن هذا الموضوع الهام.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا كفالة استكمال إجراءات إنفاذ القانون ضد الإرهاب بجهود واسعة النطاق لمنع الإرهاب، في جملة أمور، عن طريق السعي إلى القضاء على العوامل الاجتماعية المختلفة التي تغذي الإرهاب. وعلينا

إجراء حوار بين الحضارات وبين الأديان وعلينا مكافحة أيديولوجية العنف والتطرف بنشاط. وتوفر لنا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة، سبيلا للانتقال إلى نظام شامل تابع للأمم المتحدة من أجل القضاء على الإرهاب الدولي، وليس مجرد الرد عليه، ويجب علينا الاستفادة الكاملة من إمكانات هذه الاستراتيجية. ونؤيد كل جزء من الاستراتيجية وندعو إلى التنفيذ الفعلي. ونعتزم بذل قصارى جهدنا للمضي قُدما بهذه العملية.

وهناك إمكانية هائلة لم تستخدمها بالكامل بعد معظم الدول، ألا وهي إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الإرهاب. ولا تنبع تلك الرؤية من تجربتنا الخاصة فحسب، لأنه إذا لبت الدول شروطا معينة، سيكون قطاع الأعمال على استعداد للتعاون تماما بعد ذلك.

ومستقبل مكافحة الإرهاب الدولي، كما نراه، يرتبط ارتباطا مباشرا ببناء نظام عالمي يقوم على القانون الدولي ويكون أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ به على نحو أفضل. وأعتقد أنه من الواضح للجميع اليوم أن الإرهاب ليس عدوا يمكن عند قتاله رسم خطوط المعركة على خرائط عسكرية. وإذا أردنا مناقشة السبيل الحقيقي لقطع دابر الإرهاب، فأحد أهم الشروط الواجب تحقيقها هو تعزيز شامل للأساس القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. ولا تزال هناك ثغرات، فعلى سبيل المثال، أصبح من الواضح بشكل متزايد أننا بحاجة إلى مزيد من اللوائح القانونية الدولية لضمان ألا يستخدم الفضاء الإلكتروني لأغراض إرهابية أبدا.

أما على الصعيد السياسي، فمن المهم إبقاء وتعزيز التحالف الدولي الواسع النطاق الذي شُكل ردا على الأعمال الإرهابية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وسيواصل الاتحاد الروسي العمل بشكل وثيق وبهمة مع الدول الأخرى على تعزيز إمكانات المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمعالجة المسائل المتصلة بانعدام الأمن الناجم عن الإرهاب.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، أولا، أن أرحب بوجودكم بيننا هنا اليوم لترؤس المناقشة المواضيعية، وأن أرحب بمشاركة الأمين العام لمنظمتنا. فحضوره يضيف بعدا خاصا لمناقشتنا.

لقد ذكرتنا الأحداث المأساوية التي وقعت في مومباي قبل أسبوعين مرة أخرى بأن الإرهاب واقع لا يوجد بلد بمنجى منه وأنه لا يزال واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بلجيكا تدين بشدة كل الهجمات الإرهابية، بما في ذلك التي ارتكبت في مومباي، واستهدفت مدنيين أبرياء. ونبعث بتعازينا إلى الأسر المكلومة. وتود بلجيكا أيضا الإعراب عن تضامنها مع شعب وسلطات الهند، وكل البلدان التي تتعامل مع آثار الإرهاب.

ومبادرتكم، سيدي، لإطلاق هذه المناقشة المواضيعية، جاءت في وقتها بشكل خاص، حيث تؤكد عزم المجتمع الدولي على القضاء على هذه الآفة. والحق، أننا لن نتمكن من ذلك إلا من خلال استراتيجية شاملة وتعاون وطيد. ولا تزال هناك حاجة، بلا شك، إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. يجب أن يتصدى العالم للأفراد والمنظمات الذين لا يترددون في تنفيذ هجمات ضد آلاف الضحايا الأبرياء في محاولة لتعزيز جدول أعمالها. هذه الهجمات تعبير عن كراهية وغضب غير مقبولين. يجب أن يرد المجتمع الدولي عليها. يجب إلقاء القبض على المجرمين وتقديمهم إلى العدالة. يجب شن الحرب على الإرهاب بلا كلل وفي كل مكان بمهاجمة شبكات الإرهابيين ومصادر تمويلهم ومن خلال بذل كل جهد ممكن لمنع أعمالهم، وأيضا بالتصدي للعوامل التي قد تغذي التطرف وتؤدي إلى

الإرهاب. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن الإرهاب لا يمكن ربطه بأي دين أو عقيدة.

وفي هذا السياق، تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري، وعندما يتعلق الأمر بهذه المسألة، فإنها بنص الميثاق، تتحمل المسؤوليات التي تقع على عاتق منظمة عالمية. ومن خلال تدخل الجمعية العامة، فإن الدول الأعضاء، ملزمة بتنسيق مبادراتها لمكافحة الإرهاب بشكل أفضل وبوضع المعايير القانونية. ومجلس الأمن يكافح الإرهاب بنشاط من خلال قراراته أيضا. ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل كلها هيئات ضرورية لهذه الجهود.

وفي نفس الوقت. هناك عدد من برامج الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها ينخرط في أعمال تنفيذية معينة لدعم مبادرات الدول الأعضاء. وأشار الأمين العام إلى ذلك في بيانه الاستهلالي.

وبغية زيادة تعزيز وتحسين هذه الأنشطة، بلورت الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة هذه الآفة. ووضع الاتحاد الأوروبي أيضا خطة عمل واستراتيجية للتصدي للإرهاب على نطاق عالمي. وتؤيد بلجيكا تماما هاتين الاستراتيجيتين اللتين تكملان إحداهما الأخرى.

وفي بلدي، أحبطت أيضا محاولات شن هجمات. وفككت شبكات وأجريت محاكمات. ونفذت بلجيكا القرارات الأوروبية وقرارات الأمم المتحدة من خلال وضع مجموعة إجراءات جديدة وتنفيذ هياكل جديدة لمكافحة الإرهاب.

ويجب أن يبقي تعزيز قدرتنا لمكافحة الإرهاب أولوية للمجتمع الدولي. ولا بد من تعزيز كل المبادرات الرامية إلى زيادة توعية وإشراك الدول في أركان العالم الأربعة. ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مهم في هذا الصدد.

وكما سيذكر ممثل فرنسا في بيانه الذي سيدلي به بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي – وهو بيان يؤيده وفدي تماما – فإن احترام حقوق الإنسان وأسبقية سيادة القانون عنصران أساسيان في الحرب على الإرهاب. وحماية هذه الحقوق والحريات الأساسية التزام أخلاقي وقانوني. إنها تتوافق أيضا مع مصالحنا وهي عنصر رئيسي في أي استراتيجية فعالة ومستدامة لمكافحة الإرهاب. ولا يمكن شن الحرب على الإرهاب على حساب مبادئنا أو قيمنا أو حقوق الإنسان أو مؤسساتنا الديمقراطية، فتلك تحديدا هي ما يسعى أولئك الذين يستهدفوننا إلى تدميرها. ولذلك، ترحب بلجيكا بمراعاة بُعد حقوق الإنسان في إجراءات الأمم المتحدة وقراراتها. إن الاستراتيجية العالمية تشتمل على ركيزة لحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويذكِّر مجلس الأمن بانتظام الدول الأعضاء، منذ عام ٢٠٠٣ ”بضرورة ضمان أن يكون أي إجراء تتخذه في مكافحة الإرهاب مطابقا لكل التزاماتها بموجب القانون الدولي ... وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الخاص باللاجئين والقانون الإنساني الدولي“. (القرار ١٤٥٦، المرفق، الفقرة ٦)

ومن الضروري وجود إجراءات أوضح وأكثر إنصافا في ما يتعلق بإدراج وشطب الأسماء في قوائم الأفراد الذين يشتبه في قيامهم بأعمال إرهابية والخاضعين لتدابير تقييدية. وبمواصلة تحسين تلك الإجراءات، كما حدث في حالة القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، فإن مجلس الأمن لا يعزز نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان فحسب، لكنه يعزز سلطته ومصداقيته أيضا، وبالتالي، يعزز فعاليته في هذا المجال.

وبذلك، نستجيب للإجراءات القانونية المختلفة التي وضعت، خاصة في أوروبا نظرا للثغرات الإجرائية الحالية في النظام القائم. وسيكفل كل إجراء يتخذ لتطبيق إجراءات واضحة وشفافة تعزيز شرعية نظام الأمم المتحدة للجزاءات، وسلطة مجلس الأمن وأثر إجراءاته. وبتحسين هذه الإجراءات، يؤكد مجلس الأمن من جديد دوره كركيزة لنظام الجزاءات الدولي وسيعزز تقيد الدول الأعضاء بذلك النظام. وعليه، تناشد بلجيكا المجلس توطيد وتعزيز جهوده في هذا الصدد، بالإضافة إلى أحكام القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، من أجل زيادة فعالية وشفافية إجراءات الجزاءات التي تقررها اللجنة ١٢٦٧.

لقد سمحت لنا مناقشة اليوم بالتأكيد على التضامن الدولي في الحرب على الإرهاب. ومن المهم أن يسفر هذا التضامن عن إجراءات محددة تسمح لنا بمنع وقوع مآس جديدة. وبينما يعتبر القمع بعدا لا غنى عنه لإحباط نوايا أولئك المستعدين لاستخدام الإرهاب، فإن كل التدابير الوقائية المتخذة هي في الأجل الطويل أفضل استراتيجية للقضاء على هذه الآفة. وأي إعلان أو استراتيجية أو قرار للأمم المتحدة سيبعث بإشارة قوية على عزم ووحدة صف المجتمع الدولي. ولذلك، سيؤيد وفدي نص البيان الرئاسي الذي سيُتلى في ختام هذه المناقشة.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، وباسم بنما، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والسفير يوريكا ووفد كرواتيا على إتاحة هذه الفرصة المهمة لنا للنظر في أكثر الأساليب فعالية لمكافحة آفة الإرهاب ومناقشتها. ونرحب بحضور الأمين العام لهذه المناقشة، مما يدلل على التزامه الشخصي بمكافحة الإرهاب.

في معظم أرجاء العالم الحديث – مع استثناءات قليلة مهمة مثل الحربين العالميتين وأسبابهما وعواقبهما – استطاع البشر العيش بدرجة أو بأخرى في وئام مع أنفسهم وبيئتهم، وفقا لما أسماه الفيلسوف الفرنسي جان – جاك روسو بالعقد الاجتماعي.

غير أننا نشهد اليوم أشكالا جديدة من التمزق الاجتماعي التي تؤثر في التعايش السلمي بين البشر، الأمر الذي يضطرنا إلى التأمل في ذلك بطريقة متعمقة. وأود أن أبدأ بأعنف هذه الأشكال، وبالتحديد، تزايد الاستخفاف ببيئتنا، الذي سيؤثر بشدة على الحياة في كوكبنا إذا استمر بلا هوادة. وأستطيع أن أذكر أيضا أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعنف المستمر ضد النساء والأطفال وآثار الاتجار المفرط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب.

وتعتقد بنما أن تعريف الإرهاب هو القيام بأعمال عنف تجرح أو تقتل مدنيين أبرياء بصورة عشوائية بذريعة مصلحة أكبر. وتدين بنما الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عمن يرتكبه، بما في ذلك الحكومات، حيثما كان ولأي غرض يُرتكب، بما في ذلك محاربة الاحتلال الأجنبي.

وقد أسهم مجلس الأمن بشكل كبير في الجهود التي تبذلها المنظمة لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن مستوى التخطيط ودقة الهجمات الإرهابية الأخيرة في مومباي، والتي كانت بمثابة هجوم على كل الهند والمجتمع الدولي برمته، يوضح أن جهودنا واحتياطاتنا ليست كافية بعد. ويحتم علينا ذلك أن نستخدم بفعالية أكثر جميع الوسائل المتاحة لنا للقضاء على الإرهاب. فبالإضافة إلى استخدام القوة، واتخاذ التدابير الاقتصادية والمالية وتبادل المعلومات والاستخبارات، تتطلب مكافحة الإرهاب أيضا أن يدرك المجتمع الدولي الظروف التي تسبب ظهور الإرهاب ويحاربها، مع احترام حقوق الإنسان احتراما تاما.

وفي هذا الصدد، تود بنما أن تؤكد مجددا على الحاجة إلى وضع قواعد وطنية ودولية تجعل من محاكمة ومعاقبة كل من لهم أي صلة بالقيام بالأعمال الإرهابية أمرا ممكنا. ويتعين علينا القيام بذلك مع الحفاظ على المبادئ الواردة في القانون الإنساني الدولي والصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتنمية. وأي تصرف خلال ذلك من شأنه أن يعطي مشروعية للأساليب التي يستخدمها الإرهابيون لإضعاف الديمقراطية وسيادة القانون والتمتع التام بحقوق الإنسان. وبعبارة أخرى، يعني انتهاك الحقوق نفسها التي نستخدمها لتبرير مكافحة الإرهاب.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، بداية، يشرفنا أن نراكم تترأسون أعمال هذا المجلس اليوم. كما نرحب بحضور السيد الأمين العام. وأشكر وفد بلادكم على عقد هذه الجلسة واختيار موضوعها. فهو يأتي في وقته بعد الهجوم الإرهابي على مدينة مومباي. وقد رأى العالم كله مدى الدمار الذي يلحقه الإرهاب ومدى التهديد الذي يمثله للسلام. كما يأتي بعد أعمال الإرهاب التي تعرض لها الفلسطينيون في مدينة الخليل من قبل المتطرفين الإسرائيليين.

لقد حددت الورقة المفاهيمية (انظر S/2008/738) التي أعدها مشكورا وفد بلادكم، إطار وأهداف مناقشاتنا: تبادل الآراء حول العلاقة بين الإرهاب الدولي والأمن العالمي بهدف تنشيط التضامن الدولي في مكافحة الإرهاب وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في هذا الخصوص. ولا حاجة للتأكيد على وحدة هدفنا جميعا في الوصول إلى عالم يعمه السلام والأمن لجميع الشعوب، والقضاء على الأعمال الإرهابية بمختلف مظاهرها وأشكالها من قبل الأفراد والدول والمنظمات، أسبابا وأعراضا. ومع ذلك، يؤسفني القول إنه لا تزال ثمة اختلافات حول وسائل بلوغ هذا الهدف.

ومع تقدير بلادي للتقدم المحرز، لا تزال جهود المجلس، بعد سبع سنوات من تبلور تضامن وزخم دولي في مكافحة الإرهاب، أقرب إلى ردود الفعل الظرفية والجزئية والمنظور الأمني الضيق.

لقد ساد التركيز خلال هذه السنين على تناول منع ومكافحة الإرهاب. وكما أكدت الورقة المفاهيمية، لا يمكن بلوغ أهدافنا في صون السلم والأمن الدوليين من خلال إعلان الحرب على الإرهاب فقط. فالإرهاب ظاهرة متعددة الأبعاد، لا يمكن التصدي لها بفاعلية بوسائل عقابية بحتة، بل تتطلب وسائل وقائية ومقاربة تتسم بالشمول والمرونة. وبذل الكثير من الجهود في هذا المجلس للوصول إلى توافق بشأن مجموعة من القرارات. واحتلت لجانه وفرق عمله المعنية بمكافحة الإرهاب، عددا ومسؤوليات، مكانة بارزة بين الأجهزة الفرعية للمجلس وحققت الكثير من الإنجازات على أن هذه الأجهزة تعمل في إطار ولايات محددة صيغت وفق رؤية لم تلتفت لغير منع الإرهاب ومكافحته، والتدابير الجزئية اللازمة لهذا المنع — وهذه المكافحة. كما أن تزايد هذه الأجهزة كان أحيانا على حساب اتساق أعمالها، وبشكل خاص اتساق هذه الأعمال مع جهود المجتمع الدولي، ممثلة في الجمعية العامة. ولم يكن ذلك في بعض الحالات دون انعكاسات على فاعلية وشمول التصدي لظاهرة الإرهاب ووجود تعاون فاعل بين الدول والأمم المتحدة.

وترى ليبيا، أن تدابير منع الإرهاب ومكافحته، كما اتخذت طيلة السنوات الماضية، لا تزال تحتاج إلى تقييم وإعادة نظر. ودون خوض في جميع التدابير المنشودة، نرى أن منع تمويل الإرهاب يتعين أن يحظى بعناية خاصة وتدابير أكثر شمولا وفعالية. ونرى أن على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، اعتماد تدابير أكثر حزما تكفل رقابة محكمة على حركة الأموال واستخدامها من خلال مؤسسات مالية شفافة. ولا تزال الممارسات المصرفية، في بعض البلدان

وبعض ما يسمى بالمناطق الحرة، تحتاج في تقديرنا إلى اهتمام دولي خاص يكفل منع تحركات الأموال المشتبه في أنها لأغراض إرهابية. كما أن منح وضع اللاجئ لمواطني الدول الأخرى، يجب أن يخضع لضوابط تكفل ممارسته في إطار الأغراض الإنسانية التي قُرر من أجلها، بعيدا عن أية أغراض أخرى. كان التركيز طيلة السنوات الماضية على منع ومكافحة الإرهاب على حساب جوانب أساسية في هذه المكافحة، إذ لم يبذل المجلس جهودا تذكر في معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب أو بناء قدرات الدول أو احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون، أي مجموعة المحاور الهامة التي تمّ تبنيها من جميع أعضاء الأمم المتحدة في إطار استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. فما زلنا ننتظر إجراءات عملية فاعلة تتناول الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. إن ليبيا تؤمن بأن إجماعا على استبعاد مبررات الإرهاب لا يجب أن يكون على حساب التناول الموضوعي للأسباب. إن الاحتلال وكيل التهم للشعوب وثقافاتها والتنكر لمشروعية المقاومة ضد الاحتلال وازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية والمظالم التي حاقت بشعوب كثيرة لمدى طويل من الزمن، كما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني، وغيرها، هي مصادر احتقان ومنابع غزيرة تواصل تغذية أعمال العنف والعنف المضاد.

وما زلنا نحتاج لمزيد من الجهود لتطوير المساعدة الفنية بما يكفل تعزيز وبناء قدرات الدول، وتلبية حاجاتها العملية في مجال مكافحة الإرهاب. إننا نثمّن تطور جهود الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن في هذا المجال، ونأمل في تطوير المساعدة الفنية المقدمة في إطار الأمم المتحدة كبديل للمساعدات الثنائية. كما نحيّي بشكل خاص جهود هذه الأجهزة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وعملها في هذا الخصوص مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية الأخرى.

ولا شك أن احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون يمثل ركنا أساسيا لأية استراتيجية فاعلة لمكافحة الإرهاب، وأن تدابير هذه المكافحة الوطنية الدولية يجب أن تكون في إطار الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، وبشكل خاص قانون حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وباختصار، إن علينا جميعا لتعزيز التضامن الدولي وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وذلك هدف مناقشاتنا اليوم، تطبيقا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بجميع محاورها ومختلف جوانبها دون تجزئة، والانتهاء بسرعة من إعداد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب ووضع تعريف واضح لهذه الظاهرة.

وأخيرا، يا سيدي الرئيس، أشكر وفد بلادكم على إعداد مشروع البيان الرئاسي الموضوع أمامنا، ونؤيده، ونتطلع إلى اعتماده في ختام جلستنا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نرحب برئيس جمهورية كرواتيا ونشكره على ترؤسه هذه الجلسة.

وأود أن أعرب عن تقدير جنوب أفريقيا لعقد هذه المناقشة الهامة بشأن الإرهاب. فهي تأتي في وقت نشهد فيه هجمات إرهابية في بقاع مختلفة من العالم، ولا سيما الهجمات الشنعاء التي وقعت في مومباي. ويعرب وفدي مجددا عن تعازيه لحكومة الهند ولأقارب الذين فقدوا أرواحهم. كما نرحب بالأمين العام ونشكره على بيانه.

وتعرب جنوب أفريقيا عن إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغضّ النظر عن مرتكبيه وعن السبب الذي يُرتكب من أجله. كما نعرب عن التزامنا الراسخ بالتصدي، داخل المنتديات المتعددة الأطراف ووفقا لحقوق الإنسان والقانون الدولي، للخطر الذي يشكله الإرهاب

وغيره من أشكال الجريمة الدولية. ونتيجة لذلك، نرحب باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع وبإعادة تأكيدها، فهي توفر ردا كليا ومتعدد الجوانب يستند إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتمثل الاستراتيجية خروجا موفقا على النموذج الذي يركز على الأمن وتسلّم بأهمية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب في حد ذاتها فضلا عن معالجتها في إطار استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. وتقوم الاستراتيجية أيضا على توافق الآراء الدولي على أن الإرهاب لا يمكن أن يُنسب لأي دين بعينه أو ثقافة بعينها.

وإدراكا من جنوب أفريقيا أن على كل بلد ومنطقة دون إقليمية أن تضع الاستراتيجية العالمية في سياقها الصحيح وأن تجعلها ذات معنى للمجموعة الواسعة المتنوعة من الجهات الفاعلة المحلية المطلوبة للنجاح في تنفيذها، فقد استضافت مؤخرا حلقة عمل وطنية بشأن الاستراتيجية العالمية. وزادت حلقة العمل المذكورة درجة الوعي بالاستراتيجية العالمية بين الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني وأوجدت عددا من المقترحات المفيدة والأفكار الجديرة بالاهتمام. فقد أشار البعض على سبيل المثال إلى ضرورة إدراج الصكوك الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان، كاتفاقية مكافحة التعذيب، في قائمة الصكوك التي تُشجّع البلدان جميعا على التصديق عليها عملا بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد أدان المتكلمون ممارسة بعض البلدان وضع قوائم وطنية خاصة بها للإرهاب، قد يساء استغلالها سياسيا، وقد تشكل ذاتها مصدرا للأصولية والراديكالية باستهدافها طوائف أو بلدانا بأكملها دون وجه حق. كما أشير إلى ضرورة عكس اتجاه المناقشة بشأن التنمية مقابل مكافحة الإرهاب، وذلك باستكشاف المواضع التي تتوافق فيها مكافحة الإرهاب مع خطة التنمية وليس العكس.

والبناء على التضامن والتعاون الدوليين القائمين هو العامل الرئيسي في إحراز التقدم في مواجهة آفة الإرهاب. ومن المهم لذلك أن نضاعف جهودنا المبذولة لوضع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الشامل في صيغتها النهائية بالتوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الإرهاب وأن نمنع إساءة استغلال شعار مكافحة الإرهاب بغرض توجيه دفعة للبرامج السياسية. ويجب أن يشمل التضامن الدولي أيضا تجنب الاستخدام غير المؤيد لألفاظ مدمرة من قبيل ”ملاذات آمنة للإرهاب“ والامتناع عن إصدار تحذيرات متعلقة بالسفر إلى بلدان أخرى يقتضي الأمر تعاونها ومساعدتها في التصدي لخطر الإرهاب. وما أكثر ما توجه تلك البيانات ضد أقل البلدان النامية خطرا في هذا الصدد. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أيضا أن البلدان النامية تتأثر بالهجمات الإرهابية بدرجة غير تناسبية، بغض النظر عما إذا كانت هي المستهدفة بها، كما أن تأثيرها على الاستثمار والسياحة في أفقر البلدان يمكن أن يكون مدمرا بشكل خاص.

واحترام حقوق الإنسان، كما تؤكد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، جزء ضروري من جهودنا في مكافحته. وليس من الممكن أن يُدّعى التفوق الأخلاقي مع الإساءة في الوقت ذاته للحقوق الأساسية والمساس بالقوانين التي نشأت على مر قرون عملا على تحقيق مصالح انتهازية سياسية. ونتيجة لذلك، لا يمكننا أن نلزم الصمت بينما يجري تجاهل الحقوق ويتعرض الأفراد للاعتقال والتعذيب والاغتيال في مخالفة للقوانين.

ويتعين أن تكون لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القدرة على تحمّل التدقيق القانوني، بما فيه ما يتعلق بمراعاة الأصول القضائية. وهناك عدد من التحديات في مختلف مناطق العالم لنظام الجزاءات الخاصة بالقاعدة وطالبان، وخاصة الحكم الذي أصدرته مؤخرا محكمة العدل الأوروبية في قضيتي البركات والسيد قاضي. وينبغي أن تنبه

هذه التحديات مجلس الأمن إلى أنه لا يمكنه المضي في عمله كما لو لم يحدث شيء.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم مرة أخرى على عقد هذه المناقشة ولأعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي.

السيد تشانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، نتوجه بالشكر لرئيس جمهورية كرواتيا على ترؤسه المناقشة المفتوحة اليوم. كما نشكر الأمين العام بان كي - مون على مشاركته في هذه المناقشة.

البيان الرئاسي الذي ستصدرونه، سيدي، بالنيابة عن مجلس الأمن يعبر تعبيرا تاما عن توافق آراء المجتمع الدولي حول مكافحة الإرهاب وهو يحظى بتأييد الوفد الصيني.

لقد حدثت سلسلة مقلقة من أعمال الإرهاب مؤخرا في مومباي، وأودت بأرواح ضحايا أبرياء عديدين. وإن الوفد الصيني يعرب عن تعازيه القلبية لذوي الضحايا. وهذه الوقائع المُرّة تذكرنا مرة أخرى بأن الإرهاب يظل تهديدا خطيرا لسلم وأمن المجتمع الدولي. وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه لب آلية الأمن الجماعي الدولية، أن يضطلع بدور في النضال الدولي ضد الإرهاب.

في السنوات القليلة الماضية اعتمد مجلس الأمن سلسلة من القرارات والبيانات الرئاسية حول مكافحة الإرهاب تضع أساسا قانونيا متينا لكفاح المجتمع الدولي المشترك ضد الإرهاب. وإن اللجان المنشأة وفقا للقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بذلت جهودا مثمرة في تنفيذ القرارات ذات الصلة. ويحدو الوفد الصيني الأمل بأن اللجان الثلاث ستأخذ في عملها بقدر أكبر آراء جميع الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، بغية كفالة أن تصبح آليات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب أحسن قدرة على تلبية احتياجات العضوية الأوسع.

الإرهاب تهديد مشترك للمجتمع الدولي. ويتحتم العمل باستمرار على تحسين التعاون المتعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب ضمن إطار الأمم المتحدة. وقد اعتمدت الجمعية العامة مؤخرا بالإجماع القرار ٢٧٢/٦٢ عن استعراض وتقييم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مدللة بذلك على التضامن الراسخ والحزم الثابت للدول الأعضاء فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. والصين تؤمن بأن أعضاء الأمم المتحدة كافة يجب أن يسعوا إلى تحسين تدابير مكافحة الإرهاب واستئصال الأسباب الجذرية للإرهاب. وينبغي لهم أن يعملوا على استئصال الفقر والنهوض بالتنمية، وأن يسعوا، من خلال التشجيع على الحوار فيما بين الأديان والحضارات، إلى إزالة الظروف المساعدة على انتشار الإرهاب، فينفذون بذلك الأركان الأربعة لاستراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية بطريقة شاملة ومتوازنة.

الصين تؤيد مشاركة لجان مجلس الأمن الثلاث لمكافحة الإرهاب مشاركة فعالة، كل في سياق ولايتها، في تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية بقصد كفالة تنسيق جهود المجلس في مكافحة الإرهاب مع جهود الجمعية العامة، سعيا إلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب.

الدول الأعضاء هي المالك الحقيقي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب. وإن عزيمتها وقدراتها على مكافحة الإرهاب تحدد درجة تنفيذ تلك القرارات. لكن قصور موارد وقدرات مكافحة الإرهاب جعل بلدانا كثيرة، خاصة البلدان النامية، عاجزة عن الوفاء التام بواجباتها تجاه مكافحة الإرهاب وقلل بالتالي، بصورة خطيرة، من إنجازات المجتمع الدولي في الكفاح ضد الإرهاب.

والصين يحدوها الأمل أن يكرس المجتمع الدولي اهتماما أكبر ببناء القدرة في مجال مكافحة الإرهاب وأن يخصص موارد أكثر لاستثمارها في مساعدة في مجال مكافحة الإرهاب تتجاوب مع الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية وتساعدها على تحسين قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب على وجه السرعة. وذلك سيهيئ أساسا متينا لتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ظهور الإرهاب له جذور سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة. لذلك دأبت الصين على الدعوة إلى تدابير متكاملة في مجال مكافحة الإرهاب وشددت على منع أعمال الإرهاب من ناحية وإزالة أسباب الإرهاب من ناحية أخرى في جهد فعال لمعالجة أعراض وأسباب تلك البلية. وبتلك الطريقة سنفلح في استئصال الإرهاب من جذوره.

السيد لكروي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي بداية أن يعرب عن جزيل شكره لكم، سيدي، ولبلدكم على تنظيم هذه المناقشة أثناء الرئاسة الكرواتية لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر هذا. وأرحب بروح القيادة التي أبديتموها في مناقشة اليوم، وكذلك بحضور الأمين العام.

يشرفني أن أتكلم لا بالنيابة عن فرنسا فحسب وإنما أيضا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب المرشحين المحتملين ألبانيا والجبل الأسود؛ وكذلك عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، التي تؤيد جميعا هذا البيان.

رغم أفضل الجهود يظل تهديد الإرهاب حقيقيا مثلما كان دائما، وهذا ما تذكرنا به القائمة المرة الطويلة بأعمال الإرهاب التي تقع في كل أنحاء العالم. وإن درجة التطور والعزم التي بلغها الإرهابيون الذين ضربوا قلب مومباي قبل أيام معدودة تشهد على ذلك.

لمكافحة الإرهاب يتعين علينا أن نفعل أكثر وأن نفعله بطريقة أفضل. ولبلوغ تلك الغاية يجب علينا أن نفهم أدوات وأساليب الإرهاب العالمي الذي افتتح هنا في نيويورك حقبة دموية جديدة في تاريخ الإرهاب. الإرهاب عالمي في نطاقه وفي قدرته على الاختلاط مع العولمة وعلى التغير مع الأزمة المعاصرة، رغم الطابع العتيق لمرجعياته العقائدية. كما أنه عالمي في قدرته على تحدي وتهديد دولنا، رغم حقيقة أنه ربما لا يوجد سوى مئات قليلة من الإرهابيين، أو ربما بضعة آلاف، مبعثرين في أنحاء متفرقة من العالم.

الاتحاد الأوروبي يعتبر الإرهاب واحدا من أعظم التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وواجبنا يكمن في محاربة تلك البلية باستخدام كل الوسائل الممكنة. لكننا، عندما نفعل ذلك، يجب علينا أن نتجنب الوقوع في الفخاخ المميتة التي نصبها الإرهاب لنا: الخوف والفُرقة والتخلي. الخوف يعني التنصل من المسؤولية والقبول بالهزيمة. والفُرقة تتجلى في التصدعات بين الشعوب والثقافات والأديان التي يسعى الإرهابيون صراحة إلى استفزازها. والتخلي يعني التنازل عن المبادئ والقيم – الحوار والسلام وحقوق الإنسان – التي بنيت عليها ديمقراطياتنا وبنيت عليها بالطبع منظمتنا.

احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يشكلان بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي عنصرين أساسيين في الحرب على الإرهاب. والمسألة ليست مسألة قوة غاشمة موجهة ضد العنف العشوائي وإنما مسألة سيادة قانون وُضع لمحاربة الجريمة. وإننا، باحترام قيمنا وقانوننا وحرياتنا العامة وتطبيق إجراءات واضحة وعادلة، سنلحق الهزيمة بالإرهاب.

الأمم المتحدة، في نظر الاتحاد الأوروبي، تشكل الإطار الطبيعي لتطوير المعايير والهياكل اللازمة لتقوية التعاون الدولي ضد الإرهاب. وثمة دور مركزي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد. ومن ذلك المنظور بُذلت جهود كبيرة، وطُورت أدوات رئيسية: ١٦ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب، وشتى قرارات مجلس الأمن المتنوعة، وثلاث هيئات فرعية لمجلس الأمن، واستراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية التي وضعت مؤخرا والتي انضمت إليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة، بوضعها تلك النصوص، إنما طورت المبادئ الأساسية لحرب شاملة فعالة ضد الإرهاب وطورت كذلك الأدوات المؤسسية والقانونية اللازمة لبلوغ تلك الغاية.

ومن خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التي شكلها الأمين العام، والتي تشترك في عملها لجان المجلس الثلاث وأفرقة خبرائها مشاركة فعالة، بدأت منظومة الأمم المتحدة في تطوير إطار عمل للدعم المتكامل لتنفيذ الاستراتيجية.

أود الآن أن أشدد على بعض من التحديات التي يتعين علينا أن نتغلب عليها، كمجتمع دولي، في سبيل مواجهة الإرهاب. يجب علينا أولا أن نتابع العمل الهام بأن نعالج بطريقة أعم الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب. فتقوية التعليم والمساعدة الإنمائية والجهود الرامية إلى حل الأزمات والصراعات الإقليمية تشكل مجتمعة هدفا واحدا بحد ذاتها، غير أن هذا العمل ينبغي أن يركز أيضا على عناصر الشعور بالإحباط والظلم التي يستغلها الإرهابيون في الدعاية والتجنيد لتحقيق مآربهم الإجرامية القاتلة. وهنا أيضا، تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي.

كما يجب علينا أن نكفل أن يظل المجتمع الدولي برمته وعلى فرادى الدول الأعضاء في حالة تعبئة لمكافحة الإرهاب. ومكافحة الإرهاب لا ينبغي أن تقتصر على مجرد حالات الطوارئ عندما تندلع أعمال العنف بصورة بادية للجميع، بل تتطلب عملا حازما ودؤوبا في الأجل الطويل. وكيف يمكن لنا أن نكفل حصول هذا العمل على ما يلزمه من اهتمام ودعم سياسي؟ وفي ذلك الصدد، فإن مبادرتكم، سيدي الرئيس، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور في هذا المجال أيضا. كما يشكل تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب عاملا من عوامل التكامل، كما دل على ذلك اعتماد مذكرة الاعتقال الأوروبية التي قامت بدور أساسي في كفاح إسبانيا وفرنسا ضد منظمة أيتا، التي، لسوء الطالع، ضربت بلاد الباسك مرة أخرى في الأسبوع الماضي وأزهقت الأرواح فيها. واتخذت مبادرات في مناطق أخرى من العالم، ومؤخرا في جنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا. كما وضعت المنظمة الفرانكوفونية اتفاقية هامة بشأن التعاون القضائي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتلك الجهود.

وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب على كاهل الدول. وتلتزم دول الاتحاد الأوروبي بالتنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن، شأنها في ذلك شأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. كما وضع الاتحاد الأوروبي ذاته استراتيجية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل نقوم برصدهما وتقييمهما بصورة وثيقة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى مضاعفة جهودها بغية التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن وتوصيات لجنة مكافحة الإرهاب، والانضمام إلى جميع الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بصورة متكاملة. وكما أكدت التقارير ذلك، لا نزال على الصعيد العالمي بعيدين عن تحقيق هذا الهدف، ولا تزال الجهود غير كافية في بعض أنحاء العالم.

ومن هذا المنظور، ما من أحد اليوم يمكن أن يبقى مكتوف اليدين أو أن يظن أنه في مأمن من الإرهاب، أيا كانت منطقته أو مستوى تنميته.

و لم يتردد مجلس الأمن في فرض جزاءات على الدول التي تأوي الإرهابيين أو تساعدهم. ويجب مواصلة هذا النهج الحازم وتعزيزه، لا سيما من خلال عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن بشأن عدم الامتثال، للتمييز بين الأطراف القادرة على الوفاء بالتزاماتها لكنها لا تريد ذلك، والأطراف التي لا تتوفر لها الوسائل للقيام بذلك.

وفي مواجهة أي تهديد عالمي بإمكانه أن يستغل جميع أوجه الضعف، يجب أن نطرح سؤالين أساسيين: كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يمنع بعض المناطق من أن تصبح ملاذا آمنا للإرهابيين؟ وكيف لنا أن نكفل حصول الدول التي تتوفر لديها الإرادة السياسية، لكن تعوزها الوسائل، على النصائح والدعم؟

ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتحقيق تلك الأهداف من خلال مختلف صكوكه السياسية والمالية، لا سيما السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، والصك المتعلق بالاستقرار. وينطبق الأمر ذاته على دوله الأعضاء من خلال برامجها الثنائية أو الدعم الذي تقدمه لبرامج الأمم المتحدة المعنية بتوطيد السلام أو تقديم المساعدة في مجال سن القوانين لمكافحة الإرهاب. غير أنه، بالنظر إلى جسامة هذه التحديات، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تفكر على نطاق أوسع في ما يمكن أن تقدمه من دعم لتعزيز القدرات ومساعدة الدول في مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشدد مرة أخرى على ما ينطوي عليه الإرهاب من تناقضات، لأنه لا بد لنا من أن نفهمها بصورة تامة إذا كنا نتوخى الفعالية. ذلك أن ما لا يزيد على بضع مئات – وربما بضعة آلاف – من الأفراد المشتتين في جميع أنحاء العالم يتحدون دولنا البالغ عددها ١٩٢، لكنهم استطاعوا أن يجعلوا من هذا الضعف قوة. ويجب أن نعمل جاهدين على الحد من أثر هجماتهم ومعاملتهم معاملة المجرمين التي يستحقونها فعلا. وندين بذلك لجميع ضحايا الإرهاب. ولكن بوصفنا دولا، يجب علينا أيضا أن نعزز تدابير مكافحة الإرهاب وكفالة اتساقها وزيادة تعاوننا. ويتعلق الأمر بالرفع من مستوى أنظمة مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي وتعزيز تشغيلها المشترك.

ويؤيد وفد بلدي مشروع البيان الرئاسي، ويدعو إلى التضامن الوارد فيه.

السيد هوانغ تشي ترانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا لمبادرة كرواتيا لتنظيم هذه المناقشة المواضيعية. ونرحب، على نحو خاص، بحضوركم، سيدي الرئيس، بين ظهرانينا في نيويورك، لرئاسة هذه الجلسة. وهو ما يدل على الالتزام القوي لبلدكم بعمل مجلس الأمن، فضلا عن الجهود المشتركة للأمم المتحدة لمكافحة آفة الإرهاب الدولي.

وبالنظر إلى أن الهجمات الإرهابية لا تزال تزهق أرواح الأبرياء أو تصيبهم بجراح في جميع أنحاء العالم، فإن هذه المناقشة تتيح فرصة أخرى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإبداء إصرارها على مكافحة الإرهاب الدولي وتضامنها من أجل ذلك، وعلى نحو أهم، للإسهام بآرائها بشأن ما يمكن أن نحسنه من حيث الإجراءات الملموسة.

ولا يزال الإرهاب الدولي من بين أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويعرض للخطر استقرار الدول وسلامتها الإقليمية، ويحدث آثارا سلبية على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، ويلحق الدمار بالمرافق الأساسية للدول. وتشاطر فييت نام المجتمع الدولي التنديد بالإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وآخرها الهجمات المأساوية التي حدثت في مومباي بالهند، قبل أسبوع فقط. ونود أن نعبر مرة أخرى عن أصدق مشاعر المواساة والتضامن مع الهند حكومة وشعبا وعائلات ضحايا تلك الجرائم الدنيئة.

ومن المسلَّم به أن كل دولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع وتنفيذ السياسات والتدابير المناسبة لحماية شعبها من آفة الإرهاب. غير أن جهود مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تعطي أكُلها ما لم تتعاون الدول وتنسق فيما بينها، ذلك أن الإرهاب ظاهرة عالمية وما من بلد يمكن أن يشعر بأنه في مأمن منه. وتؤيد فييت نام اضطلاع الأمم المتحدة بدور ريادي في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، الذي يجب أن تتخذ خلاله جميع التدابير امتثالا للقانون الدولي، لا سيما مبادئ السيادة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ونعرب مجددا عن دعمنا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وندعو إلى تنفيذها التام.

إن مجلس الأمن إذ يقوم بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، اعتمد عددا من القرارات وأنشأ العديد من الآليات الفرعية الرامية إلى تعزيز مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. ويقر وفد بلدي بأهمية قرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب وأهمية العمل الذي تقوم به اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتولي فييت نام أهمية قصوى لتنفيذ تلك القرارات وتحسين أساليب عمل اللجان الثلاث وإجراءاتها.

وقد خُصص لمكافحة الإرهاب الكثير من الجهد والموارد، غير أن الإرهاب لا يزال مستمرا ويتجلى في تطورات مثيرة للانزعاج. وما انفك مجلس الأمن يندد بالأعمال الإرهابية، ويدعو إلى التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تقديم مقترفي الأعمال الإرهابية إلى العدالة، وتوفير المساعدة التقنية للدول التي تطلبها.

وبينما نسلم بأهمية تلك التدابير، فإن بلدي على قناعة تامة بأنه من الهام على نحو مماثل أيضا أن تعالج كل دولة من الدول، والمجتمع الدولي برمته، الأسباب الأصلية لأوجه التفاوت الاجتماعي، وازدواجية المعايير، والانتقائية واستخدام القوة في الشؤون الدولية، وهي أمور توجد كافة الظروف المواتية لانتشار الإرهاب. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أنه من الأهمية بمكان أن نذكر بالاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء بموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨، لدى إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب:

> ”بذل كل ما في وسعها من أجل حل الصراعات وإنهاء الاحتلال الأجنبي والتصدي للقمع والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة والازدهار العالمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون وتحسين التفاهم فيما بين الثقافات وكفالة احترام جميع الأديان أو القيم أو المعتقدات الدينية أو الثقافات“ (قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨، الفقرة الأخيرة من الديباجة)

وفي فييت نام، يشكل الإرهاب جريمة يعاقب عليها بموجب القانون الجنائي. ومكافحة الجرائم الجنائية، بما في ذلك الإرهاب والجرائم ذات الصلة، إحدى أولويات حكومة فييت نام. وتبذل جهود لتعزيز إطارنا القانوني لمكافحة الإرهاب وقدرات إنفاذ القانون وزيادة وعي

السكان وتنسيق السياسات والأنشطة مع بلدان المنطقة، وخاصة في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي إطار البرامج التعاونية للرابطة.

وفي الختام، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا نحو القضية العامة لمكافحة الإرهاب ونعرب عن دعمنا الكامل للبيان الذي سيعلنه رئيس المجلس باسم المجلس في وقت لاحق اليوم.

السيد ويسلدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفدي أن يشكر رئاسة مجلس الأمن والوفد الكرواتي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ويوفر وجود الرئيس ستيبان ميسيتش فرصة حسنة التوقيت للنظر في دورنا في مكافحة الإرهاب. ويشرفنا أنكم، سيدي، تتولون رئاسة هذه الجلسة. كما نود أن نرحب في هذه الجلسة بالوجود الهام للأمين العام وبوجود نائب الأمين العام.

ولا بد أن تبدأ كوستاريكا بيانها بالإدانة القاطعة والصارمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وبصرف النظر عن مكانه أو سببه أو مرتكبيه. ولا يوجد تبرير ممكن لارتكاب الأعمال الإرهابية.

إننا نعيش في أوقات تتسم باستمرار أعمال العدوان الوحشية والماكرة ضد الأشخاص الأبرياء الذين يشكلون إلى حد كبير أكثر الضحايا المعتادين للتعصب لمجرد أنهم كانوا ينتظرون حافلة أو يتناولون القهوة أو المثلجات مع أصدقائهم، أو يزاولون أعمالهم اليومية، على النحو الذي شهدناه قبل بضعة أيام في الهند. ونحن ندين ذلك العمل، فضلا عن جميع الأعمال السابقة مثل الأعمال التي ارتكبت في بوينس أيرس وبيروت وكاركاس وبالي وتل أبيب. وبالتالي، هذه فرصة حسنة التوقيت لتبادل الأفكار بشأن إسهام الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وخاصة في إطار مجلس الأمن، المكلف بصون السلام والأمن على وجه المعمورة، وقبل كل شيء بعد سبعة أعوام من اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقبل أقل من عقد، لم تكن هناك أي علاقة واضحة بين التدابير الرامية إلى التصدي لخروقات السلام والأمن الناجمة من الأعمال الإرهابية وحقوق الإنسان. وحتى اليوم، يوجد الذين لا يهتمون اهتماما وافيا بتلك العلاقة، التي يجب أن تشكل جزءا من مكافحة الإرهاب، أو بضرورة طرح تلك المسائل بصورة متكررة.

إن العمل المتمثل في الإشارة إلى أن على جميع تدابير مكافحة الإرهاب أن تمتثل امتثالا صارما للقانون الدولي يجب ألا يعتبر إضعافا تلك المكافحة، بل على العكس يرى بلدنا أن ذلك يجعل المكافحة أكثر فعالية في الأجلين المتوسط والطويل. وتم إبراز ذلك المنظور على النحو المناسب في القرار بشأن استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يبين بوضوح أن هذين الهدفين يستكمل ويؤازر كل واحد منهما الآخر.

وفي الواقع، تشكل تلك المسألة أحد التحديات الكبيرة التي تواجه مجلس الأمن بشأن ذلك الموضوع. ولا بد أن نكفل أن التدابير القمعية التي اتخذت من أجل تحييد تهديد الإرهاب والأعمال الإرهابية يماثلها إجراء تحليل للجذور الاجتماعية – السياسية التي تؤجج الآفة. ويرى وفدي أن انعدام الفرصة الاجتماعية – الاقتصادية أو الشعور بالتهميش السياسي وحدهما لا يفسران الإرهاب. ومع ذلك، نحن مقتنعون، بالأدلة الوفيرة القائمة، بأن مكافحة الإرهاب لا بد أن تكون شاملة ولا يمكن أن تقتصر على الخيارات العسكرية.

وفي النهج الأخير، يشكل تعزيز التعليم أمرا أساسيا. ومع ذلك، يعلم جيدا أعضاء المجلس أن التعليم ليس علاجا شاملا وأنه بدلا من ذلك أصبح في عدد من الحالات سلاحا لتشجيع التطرف والتعصب والكراهية. وبالتالي، ما كان

ينبغي أن يصبح طريقا نحو السلام والمصالحة وتهيئة الفرص للأجيال الشابة، أصبح بدلا من ذلك سببا لإرسال الشباب إلى حتفهم ومسفرا عن مقتل الآلاف من الضحايا الأبرياء.

وعلى المنظمة، كجزء من جهودها الشاملة للتصدي للإرهاب وللمحافظة على حقوق الإنسان والحريات، أن تعمل عملا متأنيا ودؤوبا لإدماج مبادئها وركائزها وقيمها في البرامج والمناهج التعليمية، وخاصة في المجتمعات التي تأكد فيها، بصورة تدعو إلى الاستياء، أن العديد من مراكز التعليم تعمل على تدريب القنابل البشرية المقبلة. ولا بد أن تبذل تلك الجهود بالتعاون مع السلطات والحكومات ويجب ألا تخالف إطلاقا رغبتها أو عزمها. وبتلك الطريقة، لن نحافظ فحسب على سيادة الدول – وهو شرط لازم لأي جهود متعددة الأطراف – بل أيضا سنحرز نتائج أفضل، نظرا لأنه لا توجد أي حكومة شرعية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة غير مستعدة للاستفادة من السلام أو التفاهم بوصفه الطريق المفضي إلى تسوية الصراعات وتسوية المنازعات.

كما يكمن التحدي الذي يواجه المجلس في تحسين إجراءاته الداخلية بغية جعلها أكثر عدلا ووضوحا، وبالتالي ضمان كفاءتها وشفافيتها. ولكن كيف يمكن ضمان تلك الفعالية بالنظر للولايات الواسعة التباين والمتصلة بمكافحة الإرهاب. ولعدد من الأعوام، قدمت كوستاريكا لنظر الدول الأعضاء اقتراحا لإنشاء مكتب متكامل لمكافحة الإرهاب. ونحن مقتنعون بأن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور القيادة في مكافحة تلك الظاهرة البشعة، ونرى أنه يمكن تسهيل تلك القيادة بتوحيد الولايات المتعددة القائمة بشأن ذلك الموضوع.

ونظرا لعدم وجود مثل ذلك المكتب المتكامل، سنقتصر على تكرار المطالبة بمواصلة الهيئات الفرعية الثلاث التابعة لمجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب السعي للتنسيق الأفضل فيما بين أنفسها وأفرقتها للخبراء والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

ومن المؤكد أن مهمتنا في إطار المجلس هي مواصلة تزويد تلك الكيانات بالتوجيه الضروري لتنفيذ أفضل البروتوكولات التي ستسهل الزيارات المشتركة، التي بدأت بالفعل، فضلا عن أفضل تبادل للمعلومات والمشاركة المنسقة في الأنشطة الإقليمية، بقدر الإمكان.

إن كوستاريكا تابعت عن كثب التشكيك في التدابير التي اتخذتها الدول لتنفيذ نظام مجلس الأمن للجزاءات. والأمر المثير للقلق هو أن تلك التدابير ما زالت موضع شك للكيانات القضائية الوطنية ودون الإقليمية بزعم عدم امتثال التدابير للقانون ولأصول المحاكمات. وكعضو منتخب في هذا المجلس، ستواصل كوستاريكا التعاون من أجل كفالة أن تكون إجراءات إدراج الأشخاص والكيانات على قائمة الجزاءات وشطبهم منها أكثر إنصافا ووضوحا، فضلا عن منح الإعفاءات لاعتبارات إنسانية، وفقا للطلبات المتكررة للجمعية العامة في ذلك الصدد.

وقد أطلق المجلس مبادرات مهمة في هذا الشأن، ونأمل أن تبدأ المفاوضات قريبا بهدف إنشاء آليات لكفالة أن يكون باستطاعة الأشخاص المدرجين في القائمة الموحدة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ممارسة حقهم بإسماع صوتهم وتقديم دفاعهم من خلال آلية مستقلة لاستعراض الجزاءات. إلا أننا نكرر أن تلك ليست خطوة نحو إضعاف الحرب على الإرهاب؛ بل على العكس، إنها خطوة باتجاه تعزيزها. ووفدنا على استعداد لتأييد البيان الذي سيعد خلال المشاورات كنتيجة لهذه المناقشة.

وأخيرا، وكبلد بدون جيش، قررت كوستاريكا استخدام القانون الدولي بوصفه أداتها الوحيدة للدفاع.

ولذلك السبب، فإننا نترقب جهود المجتمع الدولي لإعداد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن، بعد أكثر من ثماني سنوات من النقاش.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس كرواتيا.

(تكلم بالكرواتية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية)

اسمحوا لي أن أكرر نقطتين أشرت إليهما أثناء التقديم لهذه المناقشة. أولا، إن أحداث مومباي التي وقعت منذ ١٢ يوما أكدت بشكل مأساوي جدا أن الإرهاب خطر عالمي. وبالتالي، فهو ليس خطرا يصيب بلدا بعينه، بل إنه يصيبنا جميعا. وهو تهديد للسلام والأمن الدوليين. ومن نافلة القول إننا لا نستطيع مكافحة تهديد من هذا القبيل إلا عالميا.

ثانيا، لا تستطيع استجابة عالمية كهذه أن تحقق النجاح إلا إذا كانت قائمة تعاون دولي على أوسع نطاق ممكن، ونعتقد أن تضامننا حاليا ليس على المستوى المطلوب والمرغوب.

والنقطة الأولى تجعل من المناقشة التي شرعنا فيها قبل مدة طويلة من أحداث مومباي من أهم المواضيع المرتبطة بالأحداث الجارية، أما النقطة الثانية فتشرح السبب الذي دفعنا إلى فتح باب تلك المناقشة في ذلك المنتدى بالتحديد، في الأمم المتحدة.

وفي أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، دعت جمهورية كرواتيا فورا إلى إنشاء تحالف عالمي فعال لمحاربة الإرهاب الدولي. وأطلقنا عليه في ذلك الوقت اسم تحالف. وانطلقنا من تقييم، لم يتغير حتى يومنا هذا، بأن هذا التحالف لا يعمل على أساس العلاقات المتكافئة فحسب، بل على أساس الثقة المتبادلة بين أعضائه أيضا. ونعتقد أن الثقة المتبادلة، حتى في سياق أوسع، شديدة الأهمية.

إن التضامن العالمي قد بدأ جديا ثم خبا بريقه، ولا نقول اختفى، بسبب انعدام الثقة. وقد تضاءل لأنه بدا منذ البداية أن الحرب على الإرهاب كتهديد لا شك فيه للسلام والأمن الدوليين قد تحولت في الواقع إلى اختصاص حصري لبلد واحد أو مجموعة من البلدان التي يقودها – وإلى جانب ذلك، قوضت الحرب ضد الإرهاب كمشروع عالمي بسبب الطريقة التي شنت بها. وأدى ذلك إلى تلاشي الشروط المسبقة الأساسية للنجاح.

إلا أن الإرهاب في الوقت نفسه لم يختف أو يضعف. ويمكن إيجاد حجج تدعي أنه قد نما ليصبح أقوى. وعلى أي حال، فقد أصبح مرافقا لنا وجزءا من حياتنا اليومية، وتلك هي الحالة التي نواجهها حاليا. وتتضمن عناصرها الأساسية انحسارا كبيرا في التضامن العالمي، ونهجا أحادي الجانب للحرب على الإرهاب ومجال تركيزها، مما يقتضي جهدا كبيرا في بعض الأوقات، وأخيرا، مناخا من الثقة غير الكافية في العلاقات بين العناصر الرئيسية على المسرح العالمي.

وعندما نظرنا في كيفية عرض آراء جمهورية كرواتيا المتعلقة بتلك المسألة المعقدة في هذا المنتدى بالذات، كنا مدركين للخيارات المتاحة. فإما أن نلجأ إلى خطاب المنتديات الدولية الاعتيادي، أو، على غير عادة، أن نفصح صراحة عن الكيفية التي تنظر بها جمهورية كرواتيا إلى الإرهاب وتهديده للسلام والأمن العالميين. وقد اخترنا الخيار الأخير، لأننا نعتقد بعمق وإخلاص أننا نستطيع جميعا تحقيق نتائج أفضل إذا ما أعطينا المزيد من الاهتمام للنظر في لب المشكلة – أي مشكلة – عوضا عن التركيز على انتقاء الكلمات.

ومنذ عام ٢٠٠١، ادعينا دوما أنه لا يمكن شن الحرب على الإرهاب والانتصار في النهاية إلا إذا عملنا على

مسارين. الأول يعود إلى أعمال جهاز الأمن – إلى استخدام القوة ضد الجناة المباشرين والعقول المدبرة التي تديرهم وضد الشبكة الإرهابية. فمن غير الممكن تفادي تلك الأعمال وهي تزيل الخطر المباشر، ولكنها ستكون بغير فائدة تذكر إذا لم نركز في نفس الوقت على الأسباب الأعمق للإرهاب – أي على مصادر المرض – عوضا عن مهاجمة أعراضه. ذلك هو مسارنا الثاني.

واليوم، نطرح أسئلة في ذلك الموقع بالتحديد، من دون أن نتوقع تلقي أو صياغة إجابات نهائية عليها. إلا أننا نعتقد أننا نستطيع، حتى بمجرد طرح الأسئلة، استرعاء الاهتمام إلى بعض العوامل التي يبدو أنه من غير الممكن تفاديها أثناء النظر في الموضوع المدرج في جدول أعمالنا اليوم.

السؤال الأول: ما دام هناك أشخاص محرومون من الحقوق كافة، وفقراء بسبب خطأ لم يرتكبوه، ومحكوم عليهم بالمرض والجوع والموت، ومحرومون من فرص التعليم، وضحايا علاقات غير عادلة بين الدول أو حروب محلية أو أزمات محلية لم تحل بعد – أي باختصار، ما دام هناك أشخاص فقدوا كل شيء، يعلمون أنهم لن ينالوا شيئا في يوم ما، ولا يملكون إلا شيء واحد، أي حياتهم، هل سيكون من الصعب استغلال تلك الفئة الضخمة وتجنيد إرهابيين محتملين منها؟

والسؤال الثاني والأخير هو: هل سيكون من الصعب تحويل أشخاص أو مجموعات من تلك الفئة من الفقر واليأس ضد أولئك الذين يقال لهم إنهم الأسباب الكامنة وراء حالتهم، وخاصة عندما يُصور ذلك الصراع في إطار الولاء للدين والمثل العليا، وفي نهاية المطاف، للشهادة؟

تلك هي الأسئلة. ويُنتظر منا أن نجد أجوبة لها وأن نتصرف بناء على ذلك.

وتشدد جمهورية كرواتيا مرة أخرى على اقتناعها الثابت بأن استخدام القوة، على أهميته وصعوبة تفاديه، لن يحل شيئا في الأجل الطويل. كما إن نهجا أحادي الجانب لن يحقق شيئا في الحرب ضد الإرهاب أيضا، وينطبق الأمر على الأعمال الوقائية خارج إطار الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بقوة بتحقيق توافق في الآراء حول المسألة التي نناقشها. إننا لا نرغب في فتح مواضيع جدلية جديدة حول هذه الآراء، ولكننا نشعر بضرورة عرضها لأن هذا هو تفكيرنا وتلك هي الطريقة التي نرى بها الأمور.

كما أننا نرى من الضروري، بل من الحيوي، أن نعرض رأينا بأن الرد الوحيد على مسألة كيف نزيل خطر الإرهاب على الأمن الدولي هو التحول إلى الأسباب الأساسية العميقة، من خلال التركيز على سياسات التنمية، وبذل جهود مكثفة بشأن إقامة علاقات دولية عادلة، والعمل على وقف احتكار الحرب على الإرهاب وتنفيذ ذلك على الصعيد العالمي على أساس إعادة إحياء التضامن والثقة الدوليين، وفي هذا المجال نعتقد أن الأمم المتحدة تؤدي دورا أساسيا.

ولكن علينا أن نزيل أي ارتباك، فمن خلال التركيز على البيئة التي تولد الإرهاب، لا نحاول أن نقدم مبررات لأحد. ونحن لم ننس أن البعض يسعى إلى استخدام الإرهاب من أجل تحقيق أهداف معينة لا تمت بصلة لما يحرك الإرهابيين المهووسين والملقنين بعقائد التعصب. ولكننا ندعي بأن رافد الإرهابيين إذا ما جف، فإن مستغليهم سيخسرون السلاح لبلوغ أهدافهم.

إن كل المؤشرات تدل على أننا على أعتاب إنشاء علاقات جديدة داخل المجتمع الدولي، ليس في مجال العلاقات الاقتصادية فحسب، بل أيضا في مجال العلاقات السياسية. إن البنية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية قد تداعت. ولا بد

من تعزيزها وتوسيعها. وبإيجاز، يجب تحديثها وتكيفها مع عصرنا. وهذا الاستنتاج يتبين من الأزمة التي نواجهها حاليا، وهي الأزمة المالية والاقتصادية، وأزمة الغذاء والطاقة، ويتبين كذلك من الإرهاب العالمي.

وإذا أردنا ألا تتدهور الحالة وتتطور إلى حالة من الفوضى والفلتان، علينا أن نمسك بزمام الأمور ونسيطر على الوضع. ولكن علينا أن نفعل ذلك من خلال رؤية الواقع بدلا من أن نغض بصرنا عنه.

إن الأمم المتحدة هي المكان المناسب لمناقشة كل هذه المسائل. والأمم المتحدة هي منتدى اتخاذ القرارات، ونفس الأمم المتحدة هي التي قبل ٦٠ عاما اعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إحدى الوثائق الأساسية التي قصد منها تنظيم سلوك الدول وجميع الرعايا في العلاقات الدولية.

وفيما يتعلق بمساهمة جمهورية كرواتيا في مناقشة أخطار الإرهاب على السلم والأمن الدوليين، نود أن نبرز بشكل خاص أهمية احترام حقوق الإنسان وعدم القبول المطلق لتعريض الحقوق للخطر وفرض القيود عليها بذريعة مكافحة الإرهاب. ومن غير المقبول أيضا تبرير الإرهاب من خلال اللجوء إلى الدين أو أن تضفى عليه هوية أي دين أو أمة.

لذلك، نحن بحاجة إلى تضامن دولي جديد في مكافحة هذا الشر الذي يتهددنا أو يحتمل أن يتهددنا جميعا. وعلينا جميعا أن نخوض هذه الحرب متحدين في تحالف عالمي قائم على المساواة والثقة المتبادلة. والتضامن هو في الواقع أحد جوانب التعددية الجديدة التي تتكرر الإشارة إليها بشكل متزايد.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة المكان الذي ينسق، جهود دحر واستئصال الإرهاب من العالم وتقليصه إلى مستوى الحوادث العرضية في المجال السياسي أضعف الإيمان. إن قدرنا ليس ولا يمكن أن يكون الاستكانة للتعايش مع الإرهاب أو قبوله كشر حتمي في عالمنا المعاصر. فمستقبل العالم بين أيدينا.

وقد أشار المؤسسون للأمم المتحدة إلى الأجيال القادمة في ميثاق المنظمة. ولكنهم ليسوا الوحيدين الذين يتحملون المسؤولية عن تلك الأجيال القادمة. إننا نشاطرهم حمل تلك المسؤولية. ونحن جميعا، كل أعضاء المجتمع الدولي، نتقاسم المسؤولية عن الذين لم يأتوا بعد. وهذا ما لا يجب أن يغيب عن ذاكرتنا أبدا.

(تكلم بالفرنسية)

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد سفين الكلاج، وزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد الكلاج (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): إنه امتياز خاص وسعادة لي أن تتاح لي فرصة مخاطبة مجلس الأمن اليوم والمشاركة ببعض الآراء بشأن موضوع متزايد الأهمية، وهو العلاقة بين الأمن العالمي والإرهاب الدولي. وبالنيابة عن البوسنة والهرسك، أود أن أعرب عن أطيب التمنيات لحكومة كرواتيا في رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. إن جدول أعمال اليوم، ووجود رئيس كرواتيا، السيد ستيفان ميسيتش، يبرز مرة أخرى الأهمية التي توليها كرواتيا وبلدان المنطقة لقضية الإرهاب، الذي أودى بحياة المئات من المدنيين الأبرياء.

وبالفعل، فإن التحديات أمام العالم الحديث ومجتمعاتنا، تلك التحديات التي تشكلها مختلف أشكال وأساليب ومظاهر الإرهاب الدولي، تحتم إعادة النظر في النُهج المتبعة حاليا لمنع ومكافحة هذه الظاهرة، والتأكيد من جديد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال بالذات. إنني ما زلت واثقا أن مثل هذا النهج التعاوني سوف

يكون النهج السائد وسيحقق النتائج، مما سيسهم، في الوقت ذاته، إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن العالمي.

وبادئ ذي بدء، أود أن أشدد على أن البوسنة والهرسك ما زالت ملتزمة بالكامل بمكافحة هذه الآفة، وستواصل مساهمتها النشطة في هذا المجال. وما تزال البوسنة والهرسك تستثمر جهودا كبيرة في منع ومكافحة الإرهاب، وقد تم التأكيد بأنها عضو فاعل في تحالف مكافحة الإرهاب الملتزم بمكافحة جميع أنواع الأنشطة الإرهابية، وخاصة من خلال بناء القدرات المؤسسية وموائمة تشريعاتها مع اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة وأوروبا.

أبرمت البوسنة والهرسك أيضا سلسلة من المعاهدات والاتفاقات الثنائية بشأن تعاون الشرطة مع البلدان الأخرى في منطقتنا وخارجها، كجزء من مكافحتها للإرهاب. إن أغلبية التدابير المنصوص عليها في استراتيجية مكافحة الإرهاب المعتمدة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، تم تنفيذها بنجاح. وتقوم وزارة الأمن في البوسنة والهرسك، بصفة مستمرة، بالرصد الدقيق للحالة في العالم في هذا المجال، وهي تشارك الآن في صياغة وثيقة وطنية جديدة بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة بلدنا على مكافحة الإرهاب.

وعلى المستوى الدولي، يتعاون بلدنا بنشاط مع لجنة مكافحة الإرهاب، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتنفيذ الجزاءات المتعلقة بالقاعدة وطالبان. وقد قام فريق الرصد للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطين بهما، بزيارة إلى البوسنة والهرسك في أيار/مايو ٢٠٠٦، واعترف رسميا بجهود سلطات دولتنا في تنفيذ الجزاءات واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تهديد الإرهاب. واعترفت اللجنة نفسها أيضا بالحاجة إلى مساعدات تقنية إضافية، لا سيما لتعزيز وتحديث القدرات المتعلقة بالهجرة ومراقبة الحدود.

كما قامت تلك اللجنة وكذلك لجنة مكافحة الإرهاب بزيارة ميدانية في البوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ويحدونا الأمل أن استنتاجات الزيارة التي ستصدر قريبا ستساعدنا على الوفاء بالتزاماتنا الدولية وستعزز كفاحنا المشروع ضد الإرهاب. وما من شك أن الأساليب الجديدة للجان وهيئات مكافحة الإرهاب، المصممة لتعزيز التعاون والتفاعل فيما بين الدول الأعضاء، ستحقق هدفنا المشترك، وهو مكافحة ومنع الهجمات الإرهابية.

إن التصدي للإرهاب ومعالجة أسبابه الجذرية لمنع التمرد وانتشار الأعمال الإرهابية يمثل اليوم أصعب القضايا في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعقد هذا الاجتماع بشأن هذا الموضوع العالمي الهام هو في الواقع ضرورة تأتي في الوقت المناسب، خاصة في ضوء الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في مومباي، في الهند. وتدين البوسنة والهرسك بقوة تلك الهجمات الإرهابية المروعة، وأنتهز هذه الفرصة لأعرب من جديد عن خالص التعازي لأسر الضحايا وشعب الهند الصديق وتعاطفي معهما.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسيلة ناجعة لتوفير استجابة متعددة الأطراف ومنسقة لمشكلة الإرهاب، وتفهم الأوضاع الخاصة لكل إقليم وكل بلد. ونعتقد جازمين أن تفهم المنظمات الإقليمية للأوضاع في محيطها يساعد على الاستجابة بصورة عاجلة وملائمة للمخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

إن المساعدة الفنية التي قدمها الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي ومنظمات إقليمية أخرى في مجال مكافحة الإرهاب قد ساعدت البوسنة

والهرسك في إجراء الإصلاح المطلوب لإدماج البلد بصورة كاملة في الهياكل الأمنية الأوروبية – الأطلسية.

وقد ساهمت هذه المساعدة القيمة للغاية في تحسين عمل هياكل الدولة المعنية بالأمر، من وزارات ووكالات وهيئات حكومية أخرى، كما عززت مساهمة البوسنة والهرسك في النهج المشترك للجهود الدولية الهادفة إلى تقوية الأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وغدا، نحتفل بالذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن محاربة آفة الإرهاب يجب ألا تقف عقبة في طريق التزامات الدول بموجب الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي. ومسؤوليتنا تقتضي أن نحقق التوازن العادل بين الشواغل المشروعة بالأمن الوطني، من جهة، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن من جهة أخرى.

وأود أن أقول مرة أخرى إن البوسنة والهرسك تلتزم تماما بمنع ومحاربة هذا الخطر العالمي بشكل فعال وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة أو دعم للجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البدء أن أعبر عن عميق امتناني لإدانة الهجوم المقيت على مومباي إدانة قوية من قبل أعضاء هذه الهيئة وعلى تعازيهم التي قدموها.

إن الهجوم الإرهابي على مومباي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يمثل تصعيدا نوعيا جديدا وخطيرا للإرهاب الذي تواجهه الهند لأكثر من عقدين من الزمان. وطوال هذه الفترة، مثلما حدث خلال الهجوم الأخير على مومباي، فإن الأعمال الإرهابية الرئيسية ضد الهند كانت تتم برعاية وتنظيم مجموعات وقوى في الجانب الآخر من حدودنا. وبدا جليا من الهجوم الذي وقع في مومباي أن الإرهاب خطر مباشر على السلم والأمن الدوليين.

اسمحوا لي أن أذكر باختصار ما خلصت إليه تحرياتنا حتى الآن بشأن الهجوم.

وصلت مجموعة من ١٠ إرهابيين من المنظمة الإرهابية العالمية لاشكار – الطيبة إلى مومباي مساء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتفرقت المجموعة إلى أربع مجموعات صغيرة وتوجهت إلى أهداف مختارة سلفا بما فيها أحد المقاهي الشعبية المفضلة لدى الهنود والسياح الأجانب واثنين من الفنادق الكبرى. وكان كل إرهابي منهم مسلحا برشاش كلاشينكوف ومسدسات وقنابل يدوية ومتفجرات ووسائل اتصال.

نُفّذ الهجوم الإرهابي على طريقة عمليات الفدائيين مما يدل على أن المعتدين تلقوا تدريبا مهنيا عاما وتدريبا خاصا لتنفيذ هذا الهجوم بالذات. كما تم إعدادهم نفسيا لتنفيذ العملية بوحشية ودون رحمة. وهكذا أطلقوا وابلا من الرصاص، عشوائيا، على الركاب الأبرياء، وفيهم نساء وأطفال، في محطة السكة الحديد وفي مرافق عامة أخرى كما أخذوا رهائن في الفنادق لقتلهم لاحقا. والملاحظ أن هذا أول هجوم إرهابي في الهند يستهدف الأجانب بشكل محدد بفصلهم عن الآخرين واستهدافهم عن قصد.

قُتل تسعة إرهابيين في الهجوم الذي قامت به قواتنا الأمنية بينما ألقي القبض على واحد منهم. ويتبين من استجوابه أن المعتدين كانوا قد تلقوا تدريبا في باكستان ثم أرسلوا من كراتشي على متن سفينة. ثم توجهوا إلى المياه الهندية واستولوا على زورق هندي وقتلوا طاقمه. بعد ذلك، وصلوا إلى مومباي ليرتكبوا المجزرة وأعمال القتل. فقتل

١٧٩ شخصا، من بينهم ٢٦ أجنبيا، وأصيب ٢٩٦ شخصا، منهم ٢٢ أجنبيا، خلال الهجوم الذي كان الهدف من ورائه قتل وتشويه أكبر عدد ممكن من الناس.

تعرضت مدن هندية أخرى، بما فيها جايبور ودلهي وأحمد أباد، لهجمات إرهابية. وقد طلبنا من مجلس الأمن أن يفرض حظرا على جماعة الدعوة الباكستانية لأنها كيان إرهابي ينبغي حظره عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). ويجب تقديم كل من له ضلع في هجوم مومباي الإرهابي، في أي شكل من الأشكال وأينما وجد، إلى العدالة.

تتطلب محاربة الإرهاب تعاونا دوليا فعالا بحيث يتسنى مساءلة الجناة قضائيا أينما وجدوا. كما يجب معاقبة منظمي هذه الهجمات وممولیها ومن يوفرون لها الإمكانات اللوجستية. كذلك يجب تقديم الذين يدعمون هذه الظاهرة الخبيثة أيديولوجيا ومعنويا إلى المحاكمة.

إن أعمال الإرهاب لا تقع جزافا أو مصادفة. فالإرهاب عمل مخطط وممول، ويتطلب تنظيما دقيقا وسلاحا وملاذا آمنا. وحين يقع الإرهاب يصاب العالم بالصدمة. وما لا يراه العالم بسهولة هو ما يختبئ تحت تلك الأعمال، ومومباي حالة واضحة في هذا الصدد. إن الخط الذي يقود إلى مصدر الهجوم واضح ومحدد في هذه الحالة، ولكن، في الحالات التي تقدم المساعدة فيها للأعمال الإرهابية بغية إخفاء الأثر يجب علينا جميعا، فرادى ومجتمعين، العمل على تعريتها وتقديم الإرهابيين للمحاكمة.

ليس ثمة شيء، سواء كان تظلما دينيا أو نزاعا أو أيديولوجية، يمكن أن يستخدمه أي شخص كان لتبرير الإرهاب. هذا أمر مرفوض تماما. ومرفوض أيضا، لدينا ولدي أي مجتمع متحضر، إثارة الغبار لإخفاء الأثر حتى يتسنى لتجار الرعب أن يتواروا عن الأنظار.

إن الإرهابيين هم أعداء الشعوب. وحين تستغل الأعمال الإرهابية لخدمة المصالح السياسية للدول، فإن النتيجة تكون مزيجا قاتلا وميلاد آلة للرعب. وللهند تجربة مع تلك الآلات التي يجب تدميرها. لا بد من فصم الوشيجة بين الدولة، أو عناصر من داخل الدولة، والكيانات الإرهابية، كما يجب اجتثاث المجموعات والأفراد الضالعين في تلقين مفاهيم الإرهاب والتخطيط له وتمويله واتخاذ التدابير الضرورية الأخرى.

وعليه، فإننا في سياق هذه المناقشة، ندعو مجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير التالية.

أولا، حظر جماعة الدعوة والمنظمات الشبيهة دوليا وفرض جزاءات ناجعة عليها. وعلى البلدان التي ينتمون إليها اتخاذ تدابير عاجلة لوقف نشاطهم. كذلك لا بد من توجيه رسالة مفادها أن مرتكبي الأعمال الإرهابية يجب أن يقدموا للعدالة وأن يحرموا من أي ملجأ في بعض الدول. كما يجب اتخاذ إجراءات عملية فورية على الصعيدين الوطني والعالمي بهدف استئصال خطر الإرهاب. ويجب على الفور اعتماد الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي التي اقترحتها الهند في عام ١٩٩٦ لتوفر الإطار لقانون دولي لمكافحة الإرهاب. ولا يمكن أن تبقى الاتفاقية رهينة التعريفات بينما يواصل الإرهابيون إزهاق الأرواح البريئة.

ويطلب شعبنا إلى المجتمع الدولي ملاحقة المنظمات الإرهابية بدون كلل والقضاء عليها. ويتعين على العالم أن يتخذ إجراءات حازمة وبطريقة منسقة لمنع وقوع مزيد من الهجمات. وستقوم الهند بمهمة حماية شعبها والدفاع عنه ضد هذه الهجمات الشنيعة، مهما كانت المهمة طويلة وشاقة. لقد تصرفنا بضبط النفس في مواجهة الهجمات الإرهابية. ويجب علينا القيام بواجبنا من خلال أفراد شعبنا واتخاذ جميع الإجراءات التي نراها مناسبة للدفاع عنهم

وحمايتهم. ويوفر لنا ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس، إطارا لتنفيذ تلك المسؤوليات.

تلك هي الرسالة التي أحملها إلى مجلس الأمن من حكومة بلدي وشعبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد غوليدزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأتكلم اليوم عن تقييم أستراليا للتهديدات الحالية للأمن الدولي نتيجة الإرهاب.

أولا، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن إدانتنا ومقتنا للهجمات التي وقعت مؤخرا في مومباي. وتعيد أستراليا تأكيد تعاطفها وتضامنها مع حكومة الهند وشعبها. وأنا أعلم أن الأستراليين شعروا بصدمة عميقة جراء تلك الهجمات، ليس لأننا فقدنا اثنين من مواطنينا فحسب، وإنما بسبب العشوائية والقسوة اللتين نفذت بهما أيضا. وكانت هذه الهجمات متعمدة وجيدة التنظيم وتتطلب الإعداد والتخطيط والتيسير والتدريب بعناية. ويجب بذل كل جهد ممكن لتقديم الجناة إلى العدالة وكفالة ألا يحدث أبدا أي اعتداء من هذا القبيل مرة أخرى.

وترى أستراليا أنه على الرغم من التقدم المحرز في مواجهة التطرف العنيف المستوحى من تنظيم القاعدة، فمن المرجح أن يظل تحديا للدوائر الأمنية العالمية في المستقبل المنظور. وفي الواقع، كلما جنحنا إلى الاعتقاد بأننا تغلبنا على هذه المشكلة، يجري تذكيرنا بطريقة قاسية أنه لا يزال يتعين علينا بذل الكثير.

وتستقطب أيديولوجية هذا التطرف مختلف الأجيال وتواصل اجتذاب أنصار جدد على الرغم من سجلها المروع من العنف. ولا يزال تنظيم القاعدة يتصدر هذه الحركة. فقد خططت بنفسها لهجمات ونفذتها ومولت ويسّرت هجمات شنها آخرون. كما أنها طورت آلية دعائية عالمية معقدة، ألهمت بدورها الآخرين.

وفي الوقت نفسه، ندرك أيضا أن التطرف المستوحى من القاعدة لم يعتمد قطّ على جماعة أو منظمة بعينها. ويتمثل طابعه الزئبقي واللامركزي في ظاهرة ما يسمى بالإرهاب المحلي، حيث ينفذه إلى حد كبير في البلدان المتقدمة أولئك الذين جنحوا إلى التطرف وجرى تنظيمهم بشكل مستقل.

وطبيعة تهديد الإرهاب المتغيرة والمستمرة تستدعي اعتماد استراتيجية دولية طويلة الأجل. ولا يمكن لأي بلد مكافحة الإرهاب بشكل فعال لوحده. وتدرك الحكومة الأسترالية أن التعاون الدولي أمر أساسي من أجل حماية أستراليا والأستراليين من خطر الإرهاب. وتقوم مشاركتنا الدولية في مكافحة الإرهاب على ثلاثة أركان هي: الحوار بشأن السياسات، بما في ذلك هذه المناقشة؛ والتعاون العملياتي؛ وبناء قدرات مكافحة الإرهاب مع الشركاء الدوليين. كما تؤيد أستراليا العمل الحيوي الأهمية للأمم المتحدة في وضع إطار قانوني شامل في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب.

وكما أكد ممثل كوستاريكا، فإن الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب لا تتمثل في حلول عسكرية بحتة، بل تتطلب أنشطة شرطية واستخباراتية وسياسية وأنشطة إنمائية أوسع نطاقا، كما أكد عدد من المتكلمين اليوم. وينطوي التخفيف الفعال من الهجمات الإرهابية على مزيج من الرد الأمني المناسب والاستراتيجيات الأوسع نطاقا لتعزيز التماسك الاجتماعي وصمود المجتمع المحلي للتخفيف من

تأثير الأيديولوجية المتزمتة التي تؤدي إلى التطرف العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، ندرك أن مرونة الهياكل التنظيمية المترابطة للمجموعات الإرهابية تمكنها من الاستفادة بسرعة من التكنولوجيات الجديدة. ويتعين أن تصبح الحكومات أكثر مرونة وتكيفا وتعاونا في السعي لمواجهة أثر الدعاية المتطرفة على شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائط والتصدي للتحديات والإرهاب الحاسوبي.

ومن الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي في دراسة الصلات القائمة بين الإرهاب وغيره من التهديدات للأمن العالمي هو التهديد المتمثل في حيازة الإرهابيين للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو المواد النووية واستخدامها. وتؤيد أستراليا بقوة الجهود المبذولة لمنع هذا ضمن إطار تدابير من قبيل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

وستستمر الجهود التي تبذلها حكومة أستراليا برمتها لبناء القدرة على مكافحة الإرهاب والجهود التعاونية العملياتية، ولا سيما في جنوب شرق آسيا. ونجحت إجراءات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها إندونيسيا والحكومات الإقليمية الأخرى في وقف أنشطة أهم المنظمات الإرهابية في المنطقة بشكل كبير، ولكن المجموعات الإرهابية تتسم بسهولة التكيف ولم تتخل عن أهدافها العنيفة. ولا تزال المجموعات المنشقة والخلايا المستقلة تشكل تهديدا. وسنواصل العمل مع الحكومات في منطقتنا لضمان توطيد النجاحات في مكافحة الإرهاب.

كما تلتزم أستراليا التزاما عميقا بتوسيع نطاق تعاونها مع البلدان في جنوب آسيا. ولا تزال منطقة الحدود بين باكستان وأفغانستان في مقدمة المناطق التي يُكافح فيها الإرهاب. وجميع الدول لها مصلحة مباشرة في كفالة ألا تصبح أفغانستان أبدا مرة أخرى قاعدة لتصدير النشاط الإرهابي ومحط تركيز الإرهاب في جنوب آسيا وعلى نطاق أوسع.

وختاما، وانطلاقا من مبادرة تحالف الحضارات التي أطلقها الأمين العام وغيرها من أنشطة الحوار بين الأديان، تعكف أستراليا على العمل مع حكومات المنطقة لتأكيد قيمنا المشتركة القائمة على التسامح ونبذ العنف واحترام كرامة الإنسان والتنوع والتعددية، إلى جانب إدانتنا الثابتة والقوية التي لا لبس فيها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وأود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة وعلى بيانه الوطني الحازم وعلى اضطلاعه بإعداد بيان رئاسي لاعتماده في ختام هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بفخامتكم، السيد ستيبان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأن أشكركم على ترؤسكم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أهنئ بلدكم، كرواتيا، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وأن أشكر وفدكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

إن تجدد الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم – وآخرها الذي وقع في مدينة مومباي، الهند – يذكرنا بأن اليقظة والتعاون الدولي هما دائما أداتين مناسبتين في مواجهة هذا الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين. وتدين الجزائر بشدة أعمال الإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها، بغض النظر عن المكان أو السياق الذي تُرتَكَب فيه.

تؤدي الأمم المتحدة دورا رياديا في مكافحة الإرهاب. ويجب أن يكون لأنشطتها أهداف ملموسة. وفي ذلك الصدد، يجب أن تترجم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى التزام راسخ من جانب

جميع الدول الأعضاء. ولا يمكن تحقيق النتائج المرجوة إلا بهذه الطريقة.

إن الاستجابة للعواقب المترتبة على الأعمال الإرهابية ليست كافية، ومن المهم اتباع نهج وقائي لأن التهديد الإرهابي يتغير باستمرار ويستخدم الإرهابيون بصورة متزايدة وسائل متطورة وتكتيكات معقدة لتجنب اكتشاف الدول لهم.

علينا التركيز، أولا، على مكافحة تمويل الإرهاب. ويجب إغلاق الشبكات التي تمول الإرهاب. تلك الشبكات تتطور من الأنواع المختلفة للجريمة المنظمة مثل التهريب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة، ومؤخرا، القرصنة واحتجاز الرهائن.

وتمويل الجماعات الإرهابية من خلال احتجاز الرهائن والحصول على فدى يبدو أنه من بين أكثر الأساليب ربحية التي يستخدمها الإرهابيون. وتحذر الجزائر من اتباع نهج قصير الأجل ينطوي على إذعان لمطالب الإرهابيين بدون أخذ عواقب الامتثال لهم في الاعتبار.

علينا أن نواصل تحليل العوامل التي تغذي الإرهاب وتعزز انتشاره ونتصدى لها. والقصد ليس إيجاد عذر للإرهاب، لكن فهمه من أجل مكافحته بصورة أفضل. لقد أقرت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب هذه النقطة بجعل فهم الإرهاب أحد أركانها.

إن المجندين الشبان في المجموعات الإجرامية ليسوا إرهابيين بسبب صلات سلفية أو دينية، إنهم ضحايا مزيج من عدة عوامل، بما في ذلك عدم وجود آفاق للمستقبل والتأثير الضار لدعاية الذين يروجون للتطرف والأيديولوجيات المتعصبة والقاتلة. هذه المجموعة الضعيفة بصفة خاصة تركت في معظم الأحيان بلا أمل يذكر في مستقبل أفضل.

وفضلا عن ذلك، كانت الدراسات التي أجرتها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مع بعض الدول الأعضاء، ومنها الجزائر، بشأن إعادة تأهيل الإرهابيين الذين ندموا على جرائمهم مفيدة جدا. والتعلم من هذه الخبرات المؤسفة أحد السبل التي تساعدنا في تعليم الذين بخلاف ذلك كانوا سيقعون ضحية إغواء دعاية الإرهابيين.

ولا بد من أن نؤكد أن شبكة الإنترنت لا تزال الحلقة الضعيفة في إجراءات المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. ورغم العديد من قرارات الجمعية ومجلس الأمن، مثل قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، لم يتحقق تقدم حقيقي في منع نشر الرسائل التي تبرر الإرهاب على شبكة الإنترنت. لقد بينت التجربة أن الإرهابيين خبراء في تكنولوجيا الحاسوب ويستخدمونها لتجنيد وتدريب الأعضاء وتمويل عملهم. يجب التغلب على التردد، حتى يستطيع المجتمع الدولي كلية اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن هذه المسألة.

وترحب الجزائر بالتزام مجلس الأمن المستمر بمكافحة الإرهاب. وتضطلع أجهزته الفرعية، لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة القرار ١٢٦٧ ولجنة القرار ١٥٤٠ بدور حاسم في حشد جهود المجتمع الدولي وتنسيق أنشطته. يجب أن يركز المجتمع الدولي على مساعدة الدول النامية التي لا تملك الموارد البشرية والمادية الضرورية لتصبح أكثر مشاركة في تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة. ويجب أن تتناسب مساعدة البلدان المتقدمة التي تقدم في صورة مساعدات تقنية مع العمل الذي يتعين إنجازه. ومراقبة الحدود وتطوير أنظمة مالية أفضل والحد من الاتجار بالأسلحة هي بعض القضايا الرئيسية التي يتعين التصدي لها.

ونؤكد هنا على أهمية تعزيز التعاون مع الهيئات الإقليمية المتخصصة من خلال برامج المساعدة التقنية في جملة أمور. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تعرف الوضع

على أرض الواقع، وتعرف معوقات محددة في كل منطقة بعينها. وتتحمل عبء تقديم مساهمة مهمة.

وفي أفريقيا، يزداد نشاط معهد الجزائر لبحوث الإرهاب رغم موارده المحدودة، في تعبئة أفراد أفارقة والإشراف عليهم وتدريبهم على مكافحة الإرهاب. وبالتالي، فهو مورد يجب تشجيعه وعلينا إشراكه في الأنواع المختلفة من التدريب والمساعدة التقنية والاستشارات.

وفي النهاية، تود الجزائر، في مواجهة آفة الإرهاب، أن تؤكد من جديد دعوتها إلى المجتمع الدولي بأن يسمو على الانقسامات الإقليمية والإيديولوجية والسياسية، كي يمكننا سويا مواجهة هذه الآفة وأسبابها الكامنة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد يانيس بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لوفدي للمشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن وأن أثني على كرواتيا ورئيس جمهورية كرواتيا لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل لتسمية ممثل فرنسا متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ما برح العالم مصدوما بالأحداث المروعة التي وقعت في مومباي – الهجمات الإرهابية العشوائية على السكان المدنيين – التي أثارت إدانة عالمية. وبالمثل، وقعت إسبانيا، قبل أيام قليلة، مرة أخرى ضحية لآفة الإرهاب، مثلما وقعت تقريبا بلدان كثيرة في الماضي القريب. لا يمكن أن يبقى المجتمع الدولي سلبيا في مواجهة هذا العنف الإرهابي الذي يؤثر علينا جميعا ويقتل الناس الأبرياء ويقوض الاستمتاع بحقوق الإنسان وبالحريات وينطوي على آثار مزعزعة للاستقرار تهدد التعايش السلمي للشعوب.

لذلك من الضروري القيام بعمل متعدد الأطراف صارم ومستدام، تضطلع به الأمم المتحدة بدور محوري بصفتها ضامنا للقانون الدولي وتنسق إجراءات الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحتها للإرهاب.

اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور مهم في مكافحة الإرهاب. ولذلك لديها صكوك دولية مهمة، مثل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الستة عشر القائمة بشأن هذه المسألة، إضافة إلى القرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والتدابير الأخرى التي اتخذتها الأجهزة واللجان المتخصصة، بما فيها الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن. لقد خطى المجتمع الدولي خطوة مهمة إلى الأمام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عندما اعتمدت الجمعية العامة، بالإجماع، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وبرنامج عملها، الذي سعى إلى وضع مجموعة من الأدوات القانونية والسياسية لتطوير خطة جماعية وتفصيلية لمكافحة الإرهاب. ولا بد من أن يكون التنفيذ الفعال للاستراتيجية أولوية للجميع وفي النهاية يتوقف النجاح، أساسا، على التصميم السياسي للدول الأعضاء وعلى الجهود المنسقة التي تبذلها هذه المنظمة.

وأود التأكيد من جديد على التزام إسبانيا التام بمكافحة كل صور الإرهاب، بغض النظر عن دوافعه أو مظاهره، وتود حكومتي أن ترى هذا العمل ينال أولوية دائمة في جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث أن العمل المتعدد الأطراف الفعال أساسي نظرا لطبيعة التهديد.

لقد عانت إسبانيا كثيرا من عنف الإرهابيين ولذلك تعمل على المستويين المحلي والدولي لمنعه ومكافحته. ونظرا لخبرتنا الطويلة التراكمية في هذا المجال، نرى أن هذه المهمة

الصعبة لا يمكن أن تكلل بالنجاح، إلا إذا شنت الحرب على الإرهاب في ظل التزام صارم بالقانون الدولي، مع منح الأولوية القصوى للقانون وحقوق الإنسان وفي ظل تعاون دولي وطيد العزم. لقد اضطلعت إسبانيا بدور مهم في وضع واعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي أحد المساهمين الرئيسيين في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمين العام، التي تعمل من أجل تنسيق تنفيذ العناصر الأربعة الرئيسية للاستراتيجية في كل أرجاء منظومة الأمم المتحدة.

ولذلك شاركت إسبانيا في عدد من المبادرات لمعالجة الظروف التي تساعد على انتشار الإرهاب في مجالات مثل تسوية الصراعات بالطرق السلمية، وعمليات حفظ السلام وبناء السلام، والمساعدة الإنمائية وتقديم الإغاثة لضحايا الإرهاب.

وفضلا عن ذلك، شجعت إسبانيا بصورة فعالة تحالف الحضارات، وهو مبادرة أخذ زمامها الأمين العام لتعزيز التفاهم المشترك والتعاون بين دول وشعوب جميع الثقافات والأديان استنادا إلى المبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك لمعالجة كل أشكال التطرف والتعصب التي يمكن أن تساهم في العنف.

وإسبانيا أيضا لها ما يبرر افتخارها بأنها من أوائل الدول التي صدقت على ١٦ صكا دوليا أُبرمت في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن الحرب ضد الإرهاب. وقمنا كذلك بتمويل مبادرات المساعدة التقنية للهيئة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك الأنشطة التي شرعت بها الكيانات المتخصصة الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وتأثيراته مدمرة على الناس الأبرياء في كل منطقة من مناطق العالم، ويسعى لتقويض القيم العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. لقد حان الوقت الآن لجميع الدول أن تظهر، تحت قيادة هذه المنظمة، عزمها السياسي الحازم على معالجة هذه البربرية وعلى استعمال كل التدابير المتوفرة لنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ويتعين علينا أن نتخذ خطوات إلى الأمام ونسعى لتوحيد مواقفنا كي نتمكن من اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في القريب العاجل. وهذه الاتفاقية حاليا في مرحلة متقدمة من المفاوضات في الجمعية العامة. وسنستفيد جميعا من هذه الاتفاقية، وكذلك ضحايا هذه الآفة وكل الذين دفعوا ثمنا كبيرا لها. ولن نتمكن من تطوير رد فعال إلاّ إذا عملنا بصورة جماعية. والقرار في أيدينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على التزامكم تجاه هذه المناقشة الهامة وعلى ترؤسكم لهذه الجلسة هنا اليوم. ونهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وعلى الورقة المفاهيمية التي وزعتموها علينا. كما نلاحظ بتقدير كبير وجود الأمين العام، السيد بان كي - مون، ونائبة الأمين العام في مناقشتنا في هذا اليوم.

نجتمع اليوم هنا للتصدي لتهديد كبير مشترك للسلم والأمن الدوليين: ألا وهو الإرهاب. وأولا وقبل كل شيء، أهب مع حكومتي وشعبي إلى إدانة الفظائع التي حدثت في مومباي قبل أسبوعين تقريبا إدانة قاطعة. وتبعث أفغانستان بتعازيها الحارة وتعرب عن تضامنها مع أشقائنا وشقيقاتنا في الهند، لأننا نشعر بمعاناتهم ونتفهمها تماما. وبعد بضع ساعات

من الهجوم الأول في مومباي، كان هناك هجوم إرهابي في كابول، أدى إلى قتل وإصابة عشرات المدنيين. ومما يزيد الطين بلة، أننا ندرك أن مومباي مجرد مثال واحد. فبالنسبة للإرهابيين، يتسع مسرح التدمير يوما بعد يوم: مومباي وكابول وإسلام آباد ونيويورك ولندن ومدريد.

وفي أفغانستان، تواجهنا آثار الإرهاب وحرائقه يوميا. وقد أصبح الإرهاب في أفغانستان إرهابا يوميا. ويقوّض الإرهاب الجهود التي تبذلها حكومتي لتوفير الشعور بالأمن للأسر، وتوفير التعليم لأطفالنا وتهيئة الظروف لانتخابات حرة ونزيهة لمواطنينا. ويتحمل الأفغان على جميع المستويات أعباء الإرهاب يوميا. وبسبب تجربتنا الخاصة، تشارك أفغانستان في هذه المناقشة انطلاقا من شعور كبير بالحاجة الملحة إلى ذلك.

وتود أفغانستان اليوم أن تسترعي انتباه العالم إلى المثل العليا التي يسعى الإرهاب إلى تدميرها: الاعتدال، والتعايش والسلام. وهناك هدف نهائي للإرهاب: فبقتل بني البشر، يأمل في قتل الاعتدال. ويأمل في استفزاز قادة العالم لكي لا يتحلوا بالمسؤولية عند غضبهم. ويطمح إلى إحداث الفرقة بين البلدان ودق إسفيننا بيننا. ويخطط لقتل السلام وإشعال الحرب.

لا نستطيع أن نقبل بما يخططه لنا الإرهابيون، لأنهم هكذا يخططون للانتصار. ويمكننا اليوم أن نسدد ضربة قوية للإرهاب بتأكيد تآزرنا وتعاوننا بصورة أمينة. فنحن لا نستطيع محاربة الإرهاب إلاّ إذا تكاتفنا. فالتعاون هو بيت القصيد. وبالتعاون نحقق الانتصار.

علينا أن نشيد بالخطوات الأخيرة التي اتخذناها نحو الأمام مع بعضنا البعض. وتشرع حكومتا أفغانستان وباكستان في اتخاذ الخطوات الحقيقية الأولى نحو التعاون ضد الخطر المشترك. ونأمل في أن يؤدي هذا المناخ الجديد إلى وضع حد لملاذات القاعدة والطالبان والمجموعات الإرهابية الأخرى وإلى تبادل المزيد من العلاقات المفيدة بين بلدينا.

وفضلا عن ذلك، فإن الاستراتيجية المشتركة الأخيرة التي رسمتها أفغانستان وباكستان في تركيا خطوه هامة إلى الأمام. وعلينا أيضا أن نشيد وأن ندعم بشكل تام العمل التعاوني بين الهند وباكستان لتقصي أمر الذين ارتكبوا هجمات مومباي. وعلى الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء أن تدرك ضرورة الدعم الدولي للتعاون الإقليمي في السعي من أجل السلام والأمن والحرب ضد الإرهاب.

وعندما نتحدث عن التعاون الفعال، يتعين علينا أن ندرك أن استراتيجية التعاون ستكون أقوى إذا كانت متسقة وشاملة. أولا، إن منهجنا غير المتناسق نحو الإرهاب في الماضي قد عزز المجموعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وعلينا أن نفهم أن تلك المجموعات لم تسقط من السماء. فتمويل المجموعات الإرهابية يخدم سياسات قصيرة النظر وقصيرة الأجل لتعزيز أجندات سياسية معينة. ومع ذلك، رأينا تلك المجموعات الإرهابية تضرب وتلحق دمارا أكبر من أية مكاسب يمكن أن نحققها.

وعلينا أن نتعلم من نتائج ماضينا وأن ندرك مغبة أعمالنا الحالية. وعلينا أن نعمل بشكل موحد ومتواصل للقضاء على المجموعات الإرهابية. ولا ينبغي أن يكون هناك أي تسامح مع الإرهاب أو أي دعم له. وفي أفغانستان، سوف نلتزم بهذا المبدأ في مبادرتنا الأخيرة لمواصلة محادثات السلام.

ثانيا، ينبغي للاستراتيجية التعاونية الناجحة أن تعالج الإرهاب بصورة شاملة، بدءا بأسبابه الجذرية. ويحصل الإرهاب على مجنديه من الذين يعانون من خلل في التوازنات الاجتماعية – الاقتصادية، والإعاقة الاجتماعية والفقر المدقع، ويتخفى وراء الاستياء السياسي الجماهيري. ويحاول

الإرهاب تجنيد الشباب والأبرياء. ويتعين علينا أن نتخذ تدابير وسياسات وقائية تتناول انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد عليها العناصر الإرهابية. ولا ينبغي أن تركز استراتيجيتنا التعاونية لمكافحة الإرهاب على القضاء على مجموعات فردية من الإرهابيين؛ بل على تحقيق الأمن والتنمية والحكم الرشيد.

ونحن في أفغانستان، نكافح الإرهاب يوميا ببناء المدارس لأطفالنا، وبوضع حد لصناعة المخدرات التي تغذي الإرهاب، وتحديد أماكن المؤسسات الريفية لتحسين مستويات المعيشة وتوفير المياه والمرافق الصحية لشعبنا. ونكافح الفساد بتجديد قيادة وزاراتنا وإداراتنا المحلية. ونقوم بتدريب قواتنا الأمنية كي يعيش شعبنا دون خوف. وسيحسن هذا النهج المتواصل والشامل تعاوننا ويكافح الإرهاب بصورة فعالة.

ولا يمكننا أن ننتظر الهجوم الإرهابي القادم لكي نقوم بتنشيط جهودنا للأخذ بهذه الاستراتيجية التعاونية. ولا يمكننا أن ننتظر هجوما آخر لكي نوحد صفوفنا. بل يتعين أن لا يقل التزامنا بالتدابير التعاونية بعد انقضاء ١٠٠ يوم من السلام عن التزامنا بها في أعقاب هجوم دموي كالهجوم الذي وقع على مومباي. وينبغي للمنظمات من قبيل مجلس الأمن أن تواصل إسهامها في التعاون بالدعوة إلى فرض جزاءات جديدة على الجماعات الإرهابية وعلى العناصر والكيانات التي تسعى لرعاية الإرهاب ودعمه. وبدون ذلك الالتزام المستمر والشامل بالتعاون، سوف نقع في الشراك التي ينصبها لنا الإرهابيون. أما الغضب الطائش، واستمرار القتال والحرب فهما الطريقة التي يفوز عن طريقها الإرهاب.

وفي الوقت الذي يحتفل فيه العالم بذكرى مرور ستين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الملائم أن نجدد التشديد على أن جميع الناس، بغضّ النظر عن الدين أو العرق أو الجنسية أو الطبقة أو نوع الجنس، جديرون بأن يعيشوا حياة خالية من الخوف ومن الظلم وخوف الحرب. فبالتعاون والوحدة نصنع العالم الذي يغمره العدل والسلام والقوة في مواجهة الإرهاب. إنما نحقق الفوز بالتعاون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأعلق الجلسة الآن، على أن تعود إلى الانعقاد في الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.